جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

"توجيه ابن هشام الأنصاري للقراءات القرآنية في (مختصر التذكرة) دراسة نحوية دلالية"

إعداد

د. عبد الله بن ماجد بن سعد المهنا
الأستاذ المساعد بقسم النحو والصرف وفقه اللغة
بكلية اللغة العربية، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

(العدد الثاني والأربعون)
(الإصدار الثاني ٠٠أكتوبر)
(الجزء الخامس (١٤٤٥هـ /٢٠٢٣م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536- 9083)
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٣/٦٢٧١م

"توجيه ابن هشام الأنصاري للقراءات القرآنية في (مختصر التذكرة)، دراسة نحوية دلالية"

عبد الله بن ماجد بن سعد المهنا
قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.
البريد الإلكتروني: a.almohnna@hotmail.com

الملخص :

عُقد هذا البحث للكشف عن توجيه ابن هشام الأنصاري للقراءات القرآنية في "مختصر التذكرة" لابن التَّبَّاني، وتخريجها، وطريقة توظيفها في الاستشهاد والاستدلال النحوي، وقد هدف البحث إلى مجموعة من الحقائق جاء في مقدمتها إبراز جهود ابن هشام في توجيه القراءات القرآنية التي انفرد بها في "تذكرته"، ولم تذكر في كتبه النحوية الأخرى، وكذلك الكشف عن الصلة الوثيقة بين توجيه القراءة القرآنية والدلالة، وبيان الأدلة التي قام عليها توجيه القراءات القرآنية في المسائل، الكشف عن شخصية ابن هشام في توجيه القراءات القرآنية. وقد سلك البحثُ في الدراسة والمعالجة سبيلًا واضحة تمثلت في المقدمة التي تضمنت حديثًا مفصَّلًا عن الموضوع، وأهميته، وأسباب دراسته، وأهدافه، وخطته، ومنهجه، وفي التمهيد الذي تخصَّصَ لكشف اللثام عن جلال الدين الحنفي المعروف بابن التباني مختصِر تذكرة ابن هشام الأنصاري، ثم للتعريف بكتاب مختصر التذكرة للتباني، وبعد ذلك جاءت مادة البحث الأصيلة في مبحثين، أمَّا أولهما فكان للحديث التوجيه النحوي للقراءات المتواترة، وأمَّا الآخر فكان منعقدًا للكلام عن التوجيه النحوي للقراءات الشاذة، ثم جاء بعد ذلك خاتمة البحث التي اشتملت على مجموعة من النتائج المهمة، وذيلت البحث بقائمة المصادر والمراجع. ثبت المصادر والمراجع. وأما منهج البحث فهو المنهج الاستقرائي التحليلي القائم على استقراء أقوال العلماء في القراءة القرآنية

وعزو القراءة لصاحبها، والتوثيق من كتب القراءات القرآنية حسب ورود القراءة فيها، مع ذكر الأقوال وحججها وأدلتها، والترجيح بينها معتمدًا في كل ذلك على الدليل والبرهان.

الكلمات المفتاحية: التوجيه، القراءات، مختصر، التذكرة، ابن هشام الأنصاري، ابن التباني.

Directed by Ibn Hisham Al-Ansari Of the Qur'anic readings in (Mukhtasar Al-Tazkira), a grammatical-semantic study.

Abdullah bin Majid bin Saad Al-Muhanna

Department of Grammar, Morphology and Philology, College of Arabic Language, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Kingdom of Saudi Arabia.

Email: *a.almohnna@hotmail.com*

Abstract:

This research was conducted to uncover Ibn Hisham al-Ansari's guidance of the Qur'anic readings in Ibn al-Tabbani's "Mukhtasar al-Tadhkirah," its conclusion, and the method of employing it in citation and grammatical reasoning. The research aimed to establish a set of facts, the first of which was to highlight Ibn Hisham's efforts in directing the Qur'anic readings that he uniquely used in "His memory," which was not mentioned in his other grammatical books, as well as revealing the close connection between directing Qur'anic readings and semantics, and explaining the evidence on which directing Qur'anic readings in matters was based, revealing the personality of Ibn Hisham in directing Qur'anic readings. The research in studying and treating took a clear path, represented in the introduction, which included a detailed discussion of the subject, its importance, the reasons for studying it, its objectives, its plan, and its methodology, and in the introduction, which was devoted to uncovering the mystery of Jalal al-Din al-Hanafi, known as Ibn al-Tabani, the summary of Ibn Hisham al-Ansari's remembrance, and then to the introduction. In the book Mukhtasar Al-Tadhkir by Al-Tabani, and after that came the original research material in two sections. The first of them was about the discussion of grammatical

guidance for frequent readings, and the other was focused on talking about grammatical guidance for irregular readings. Then came the conclusion of the research, which included a set of important results, and the research was concluded. List of sources and references. List sources and references. As for the research method, it is the inductive and analytical method based on extrapolating the sayings of scholars regarding Qur'anic reading and attributing the reading to its author, and documenting books of Qur'anic readings according to the occurrence of the reading in them, mentioning the sayings and their arguments and evidence, and weighing between them, relying in all of this on evidence and proof.

Keywords: ***Guidance, Readings, Summary, Reminder, Ibn Hisham Al-Ansari, Ibn Al-Tabani..***

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

فقد منَّ الله علينا بخدمة القرآن، وتفضل سبحانه علينا بالبحث والبيان عن كنوزه ودقائق علمه، فكانت اللغة العربية مفتاحًا لهذا الكنز الثمين، وكان للنحو الأهمية والأثر البالغان في فهم نصوص الكتاب والسنة وكلام العرب شعرًا ونثرًا، ويتجلى الأثر النحوي في توجيه القراءات القرآنية وتخريجها.

والعلماءُ على أنَّ الاحتجاجَ بالقراءات القرآنية في العربيةِ جائزٌ، سواءٌ كان ما قرئ به متواترًا أو آحادًا، أو شاذًّا، قال السيوطيُّ: "أمَّا القرآنُ فكل ما ورد أنه قُرئَ به جاز الاحتجاج به في العربيةِ، سواءٌ كان متواترًا، أم آحادًا، أم شاذًّا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربيةِ، إذا لم تخالف قياسًا معروفًا... وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءةِ الشاذة لا أعلم فيه خلافًا بين النحاةِ"(١).

ومسلكُ النحاة هذا هو ما سلكه ابنُ هشامٍ في "تذكرته"؛ إذ نراه يحترمُ القراءاتِ التي قُرئ بها، ولا يعترض عليها، سواء كانت متواترة أو شاذة، وقد صرَّح بذلك قائلاً: "إنَّ القراءةَ سنةٌ متبعةٌ، وليس كلّ ما تجوّزه العربية تجوزُ القراءة به"(٢)، وهذا المسلك ظاهر في (مختصَر التذكرة) من أوله إلى آخره.

وقد احتجَّ ابنُ هشامٍ بالقراءات القرآنية لتقريرِ حكمٍ، أو ترجيح مذهبٍ، أو إثبات قاعدةٍ، وتلك الوقفةُ زكَّاها له عِلمُهُ بالقراءاتِ، والأخذ بمقاييس القُرَّاءِ، والاحتكام إلى ضوابطهم؛ ولذا آثرتُ أن يكون هذا البحث كاشفًا عن توجيه القراءات عند ابن هشام

---

(١) الإصباح في شرح الاقتراح ٦٧، ٦٨.

(٢) انظر: شرح شذور الذهب، صـ ٣٠٤.

في (مختصَر التذكرة)، فجاء بعنوان: (توجيه ابن هشام الأنصاري للقراءات القرآنية في "مختصر التذكرة": دراسة نحوية دلالية).

وتكمن أهمية الموضوع فيما يأتي:

- ارتباط التوجيه النحوي بالقراءات القرآنية، وهو أمر مهم في الدرس النحوي اللغوي.
- أن التوجيهات القرآنية موضع لقامة وقيمة علمية عالية من كبار النحويين وهو ابن هشام الأنصاري رحمه الله.
- تناول البحث للعلل النحوية في توجيه القراءات القرآنية، التي تتمثل في استخراج سبب أو علة لتوجيه القراءة توجيهًا نحويًّا، وبهذا تكمن الأهمية للبحوث النحوية فيما يختص بالقرآن الكريم وقراءاته المتعددة.

وأما أسباب اختيار الموضوع فهي:

- بقاء توجيهات ابن هشام النحوية للقراءات القرآنية في (مختصر التذكرة) دون دراسة وبيان حسب اطلاعي.
- الصلة الوثيقة بين توجيه القراءات القرآنية والدلالة في المعنى، وهما دليل ثراء اللغة العربية وسعة معانيها ودلالاتها.
- أن الدراسة تجمع بين علم القراءات والنحو، وهذا غاية الشرف والفضل.

ويهدف الموضوع إلى أمور مهمة يجدر ذكرها، ويمكن إجمالها في الآتي:

- إبراز جهود ابن هشام في توجيه القراءات القرآنية لمواضع لم تذكر في كتبه النحوية الأخرى.
  - الكشف عن الصلة الوثيقة بين توجيه القراءة القرآنية والدلالة.
  - بيان الأدلة التي قام عليها توجيه القراءات القرآنية في المسائل.
  - الكشف عن شخصية ابن هشام في توجيه القراءات القرآنية.

وأما خطة البحث فهي تتكون من مقدمة وتمهيد، وثلاثة مباحث، وتفصيلها على النحو الآتي:

- **المقدمة، وفيها حديث عن الموضوع، وأهميته، وأسباب دراسته، وأهدافه، وخطته، ومنهجه.**
- **التمهيد: واشتمل على:**

أولًا: التعريف بمؤلف مختصر التذكرة.

ثانياً: التعريف بكتاب مختصر التذكرة للتباني.

- **المبحث الأول: التوجيه النحوي للقراءات المتواترة.**
- **المبحث الثاني: التوجيه النحوي للقراءات الشاذة.**
- **المبحث الثالث: سمات توجيه القراءات عند ابن هشام في (التذكرة).**
- **الخاتمة، وفيها أهم نتائج البحث.**
- **ثبت المصادر والمراجع.**

وأما منهج البحث فهو يعتمد على المنهج الاستقرائي التحليلي القائم على استقراء أقوال العلماء في القراءة القرآنية وعزو القراءة لصاحبها، والتوثيق من كتب القراءات القرآنية حسب ورود القراءة فيها، كما ذكرت الأقوال وحججها، ومن ثم الترجيح.

هذا، والحمد لله على تمام النعمة واكتمال العمل المبارك. سائلًا الله العلي القدير أن يكتب له القبول والنفع، فإن كان من خطأ فمن نفسي، وإن كان من صواب فمن الله وحده فله الحمد أولًا وآخرًا.

التمهيد:

التعريف بمختصَر التذكرة، ومختصِرها[1].

أ- التعريف بالمختصِر، محمد بن جلال الدين الحنفي التبَّاني:

-اسمه ونسبه:

هو مُحَمَّد بن جلال بن أَحْمد بن يُوسُف شمس الدّين ابْن الشَّيْخ جلال الدّين التباني الْحَنَفِيّ[2].

-كنيته ولقبه:

تكنّى بأبي عبدِ الله، ولُقِّبَ بشمسِ الدِّين، وعُرِفَ بـ (ابن التَّبَّاني).

-مولده:

وُلِدَ ابنُ التَّبَّاني بالتَّبَّانةِ خارجَ القاهرة، في حدود سنة سبعين وسبعمائة هـ (٧٧٠هـ).

-نشأته وحياته:

استقرَّ ابنُ التبَّاني في القاهرة منذُ ولادته، ولَمَّا بلغ سِنَّ التَّحصيلِ شرع في تلقي العلم عن أشهر شيوخها وعلمائها حتى مَهَرَ في العربيةِ، والمعاني والبيان، وشارك في غيرهما، وأفاد ودرَّسَ[3].

قَالَ ابْن حجر: "ولد فِي حُدُود سبعين وَسَبْعمائة. وَأخذ عَن أَبِيه وَغَيره، ومَهَر فِي الْعَرَبيَّة والمعاني، وَأَفَاد ودرس، ثمَّ اتَّصل بِالْملكِ الْمُؤَيد شَيخًا، وَهُوَ نَائِب الشَّام، فقرره

---

(١) استفدت في التعريف بمختصر التذكرة ومختصرها بما كتبه محقق مختصر التذكرة د. جابر السريع بالإضافة للمراجع الأخرى .

(٢) ينظر: إنباء الغمر ٨٣/٣، والنجوم الزاهرة ١٣٧/١٤، والضوء اللامع ٢١٣/٧، وبغية الوعاة ٧٢/١.

(٣) ينظر: الضوء اللامع ٢١٣/٧، وبغية الوعاة ٧٢/١.

فِي نظر الْجَامِع الْأَمَوِي... وَمَات بِدِمَشْق فِي تَاسِع عشر من شهر رَمَضَان سنة ثَمَان عشرَة وَثَمَانمِائَة"[١].

-ثقافته ومكانته العلمية:

تتضح مكانة الرجل بما نقلوه عنه، فقد أثنى عليه المؤرخون، ووصفوه بأنه كان إمامًا عالِمًا عارفًا فاضلاً، معدودًا من فقهاء الحنفية، ومن أهل العلم والفضل والذكاء والضبط والحزم، وعنده كرمُ نفْسٍ وحِشمةٌ، وأنه كان جيّدَ العقل[٢]، كما أثنوا على علمه؛ فذكروا أنه مهر في العربية والمعاني والبيان، والفقه والأصول، وشارك في عدَّة فنون، وأنه يعرف التركية جيّدًا[٣].

وقد كان واسعَ الاطلاع على الكتب، متنوعَ المعارفِ والثقافات، يظهر ذلك من الحواشي التي كتبها على كتابه: (مختصر تذكرة ابن هشامٍ)؛ فإنه نقل فيها نقولاتٍ متعددة، اختارها من كتب فقهية وعقدية، وأخلاقية، وتاريخية، ونحوية، ولغوية، وبلاغية[٤].

-شيوخه وتلاميذه:

درسَ ابنُ التبَّاني على أبيه، وعلى غيره من علماء عصره، ولم ينقل المؤرخون أحدًا من شيوخه غير أبيه، قال السخاوي: "... وأخذ عن أبيه وغيره"[٥].

---

(١) بغية الوعاة للسيوطي ٧٢/١.

(٢) ينظر: النجوم الزاهرة ١٣٧/١٤، ووجيز الكلام ٤٣٩/٢، ونيل الأمل ٢٩٣/٣، ونزهة النفوس ٣٦١/٢،

(٣) ينظر: المنهل الصافي ٥٤/١٠، وبغية الوعاة ٧٢/١، ونيل الأمل ٢٩٣/٣.

(٤) ينظر: مقدمة تحقيق مختصر تذكرة ابن هشام ص ٤٤.

(٥) الضوء اللامع ٢١٣/٧، وراجع: إنباء الغمر ٨٣/٣، وذيل الدرر الكامنة ٢٤٣، وبغية الوعاة ٧٢/١، وشذرات الذهب ١٩٦/٩.

كما أنَّ مترجميه لم يذكروا أحدًا من تلاميذه، لكنَّهم ذكروا أنه درَّس في أماكن متعددة، وأفادَ، وأنَّ جلال الدين البُلقيني نزلَ له عن درس التفسير بالمدرسة الجَمالية بالقاهرة(١).

وفي مدة إقامة ابن التباني بمصر أربعين سنة تقريبًا قبل ارتحاله إلى الشام سنة ٨١١هـ عاصر جمعًا من علماء مصر والواردين إليها، يمكن القولُ بأنه قد أفاد من بعضهم، ومن هؤلاء من له عناية بالنحو واللغة، مثل(٢):

١-محمد بن محمود، أكمل الدين البابرتي الحنفي (ت ٧٨٦هـ) (٣).

٢-محمد بن بهادر بن عبد الله، بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ) (٤).

٣-محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام، محبّ الدين الأنصاري (ت ٧٩٩هـ) (٥)، وهو ابن الإمام النحويّ المعروف.

٤-أحمد بن محمد بن محمد بن عطاء الله، ناصر الدين الزبيري السكندري(ت ٨٠١هـ) (٦).

-مؤلفاته:

لم تحمل فهارس المكتبات العربية لمحمد بن جلال الدين الحنفي التباني غير كتابين الأول: (مختصر تذكرة ابن هشام الأنصاري) وهو الذي توفَّر البحثُ عليه، والثاني: مختصر مغني اللبيب، ولم يشر فيهما إلى شيء من تآليفه(٧).

---

(١) ينظر: مراجع الحاشية السابقة، ووجيز الكلام ٤٣٩/٢.
(٢) ينظر: مقدمة تحقيق مختصر تذكرة ابن هشام ص ٤١.
(٣) تنظر ترجمته في: بغية الوعاة ٢٣٩/١.
(٤) تنظر ترجمته في: الدرر الكامنة ١٣٣/٥.
(٥) تنظر ترجمته في: بغية الوعاة ١٤٨/١.
(٦) تنظر ترجمته في: بغية الوعاة ٣٨٢/١.
(٧) ينظر: مقدمة تحقيق مختصر تذكرة ابن هشام ص ٤٥.

-وفاتــه:

مَرِضَ ابنُ التبَّاني في طريقه إلى دمشق، ووصلَ إليها مريضًا يوم السبت الموافق عشرين من شهر رمضان، وتُوفي – رحمه الله – يومَ الاثنين التاسع والعشرين من رمضان سنة ثمانِ عشرة وثمانمائة (٨١٨هـ)، جوار مدرسة "بَلَبَان"، وحضر جنازته خَلْقٌ كثيرٌ من الفقهاء والترك وغيرهم، ودُفِنَ بمقبرة "باب الصغير"، على يسارِ الذَّاهبِ إلى مسجد "الذَّبَّان"، مقابل تربة "أُلْجِيبُغاي"، على حافَّةِ الطريق، وتَركَ دُيونًا كثيرةً، وتركةً يسيرةً لا تفي بما عليه، ومات وهو شابٌّ[1].

ب- مختصر تذكرة ابن هشام الأنصاري:

من مُصنَّفاتِ ابنِ هشام المطوَّلةِ كتابُ "التذكرة في النحو"، وهذه التسميةُ تُطلق عند العلماء على الكتاب الذي يَجمعُ فيه مُؤلِّفُهُ الفوائدَ التي يراها جديرةً بالحفظ والتقييد، إمَّا نقلاً ممَّا يَقرؤُه، أو تقييدًا لما يخطُر له من التحريرات والتعليقات المفيدة والنادرة، فيقيدها تذكرةً لنفسه ولمن يأتي من بعده، وخوفًا عليها من الضياع، ولتكون قريبة منه عند المراجعة، ويكون ذلك غالبًا من غير نظامٍ جامعٍ، بل كيفما اتفق، فإن وُجد بعد ذلك من هذا النوع شيءٌ مرتّب فذلك أمرٌ زائد عن أصل التأليف[2].

ومنْ خلال مُطالعةِ كتابِ "مختصر تذكرة ابن هشام لابن التباني" يمكن القولُ بأن ابن هشامٍ الأنصاري قد جمَع في "تذكرته" ما خطر له من تحقيقات نحوية، وتحريرات لغوية، وما استحسَنه من كلام العلماء قبلَه، مُضيفًا إليه من الآراء ما يَسدُّ

---

(١) ينظر: إنباء الغمر ٨٣/٣، والضوء اللامع ٢١٣/٧، وبغية الوعاة ٧٢/١، وشذرات الذهب ١٩٦/٩.

(٢) انظر: مقدمة تحقيق "مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها" لابن جني ص ٣٣، ومقدمة تحقيق مختصر تذكرة ابن هشام الأنصاري لابن التباني ص ١٩.

خَلَّته، ويُصوِّبُ زَلَّته، وناقشَ فيه مسائلَ دارَ حولها جدلٌ في عصره[١]، فأبانَ عن وجهها، وكشفَ عن مكنونها، وجعله على هيئة مسائلَ منثورةٍ، يُعَنْوِنُ لكلِّ قضية يناقشُها بكلمة: "مسألة"، ثمّ يَسوقُ بعدها كلامَه[٢].

وهذا الكتابُ النفيسُ من كتب ابن هشامٍ المفقودة، وقد نسبه إليه جماعةٌ ممن ترجم له، أو نقلَ عنه منهم: الزركشيُّ في "عقود الجمان"[٣]، وابن حجر في "الدرر الكامنة"[٤]، والشيخ خالد الأزهري في "التصريح بمضمون التوضيح"[٥]، والسيوطي في "بغية الوعاة"[٦]، وحاجي خليفة في "كشف الظنون"[٧]، وابن العماد في "شذرات الذهب"[٨]، والشوكاني في "البدر الطالع"[٩]، وإسماعيل البغدادي في "هدية العارفين"[١٠].

وقد ذكروا أن كتاب "تذكرة ابن هشامٍ" يقع في عدة مجلدات، فقيل: في خمسة عشر مجلدًا، أو جزءًا[١١]، وقيل: في خمسة مجلدات، وقيل: في عشرة أجزاء[١٢].

---

(١) فقد تكلَّم عن معاني آياتٍ من القرآن الكريم وإعرابها، وأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، وآثار عن بعض الصحابة رضي الله عنهم، ومعاني أبيات من أشعار العرب، ومسائل من النحو والتصريف.

(٢) انظر: مقدمة تحقيق مختصر تذكرة ابن هشام ص ٢٠.

(٣) ١/١٥٨/أ.

(٤) ٢/ ٤١٥.

(٥) ١/٩٣.

(٦) ٢/٦٩.

(٧) ١/٣٨٤.

(٨) ٨/٣٣٠.

(٩) ١/٤٠١.

(١٠) ١/٤٦٥.

(١١) ينظر: الدرر الكامنة ٢/٤١٥، وبغية الوعاة ٢/٦٩، وكشف الظنون ١/٣٨٤، والبدر الطالع ١/٤٠١، وهدية العارفين ١/٤٦٥.

(١٢) ينظر: شذرات الذهب ٨/٣٣٠، ومقدمة تحقيق مختصر تذكرة ابن هشام ٢١.

ومرجعُ هذه الأقوالِ إلى اختلافِ نُسخِ "التذكرة" ففي بعضها تكونُ خمسةَ عشرَ مجلَّدًا أو جزءًا، وفي بعضِها تكون خمسةَ مجلَّداتٍ، وفي بعضِها تكونُ عشرةَ أجزاءٍ، وذلك باختلافِ خطِّ الناسخِ، وطريقته في الوِرَاقَةِ.

فَمَنْ قال: إنَّ "التذكرة" في خمسةَ عشر مجلَّدًا أو جُزءًا؛ أراد بالمجلَّدِ الجزءَ، ومَنْ قال: خمسةَ مجلَّداتٍ؛ أراد بالمجلَّدِ ما يَحوي عددًا من الأجزاءِ، فإذا كان الجزءُ عشرين ورقةً – على ما قاله الذَّهبي في "سير أعلام النبلاء"[١] – تكونُ "التذكرة" خمسةَ عشرَ جُزءًا في خمسةِ مجلَّداتٍ، أي: ثلاثمائة ورقةً تقريبًا، في كلِّ مجلَّدٍ ستون ورقةً، ومَنْ قال: عشرة أجزاءٍ يكون الجزء عنده ثلاثينَ ورقةً[٢].

وهذا الكتاب له قيمة كبيرة، وفائدة كثيرة؛ إذ حوى نُقولاً من كتبٍ كثيرةٍ عَدَتْ عليها عَوادِي الزمنِ، ولم تَنْتَهِ إلينا، كما نقل أيضًا عن كُتب انْتهتْ إلينا، ولم يقتصر على النقل عن الكتب والمدونات، بل إنه استمع إلى العلماء وأخذَ عنهم وأجازُوه، ولهذه القيمةِ وجدنا كثيرًا من العلماء ينقل عنه، وهذا ما سأوضحه مفصلاً في الفصل الأخير من هذا البحث – بإذن الله تعالى –

ويعد كتاب مختصر تذكرة ابن هشام لابن التبَّاني ت ٨١٨هـ. من أهم الكتب العلمية النحوية التي تناولت جوانب متعددة من مسائل النحو والصرف وتوجيه القراءات القرآنية والحديث النبوي الشريف، والأشعار والأرجاز، وكلام العرب، وقد نقل فيه التبَّاني مسائل من كتاب التذكرة لابن هشام، فقد نقل أربع مئة وسبع عشرة مسألة، نقلها عن ابن هشام بالنص، ودليل ذلك كما ذكر محقق الكتاب تطابق نقل

---

(١) ٢٠/٥٥٨، ٥٥٩.

(٢) ينظر: مقدمة التحقيق ص ٢١.

المؤلف لنقولات غيره بالنص، والأمر الآخر: أن التباني التزم في مختصر المغني بنص المغني إلا في أول المسألة[١].

وقد رمز التباني برموز متعددة في كتابه، وهي (س) تعني سيبويه، و(ص) تعني البصريين، و(ك) الكوفيين، و(فا) الفارسي، وتكرر عنده (ع) ستة وستين مرة ويعني بها ابن هشام، وقد ذكر محقق الكتاب تفصيلًا لذلك[٢].

ومما ينبغي الإشارة إليه في منهج الكتاب عدم ترتيب المسائل فهو أشبه بكناشة جمع فيها التباني نقولات عن ابن هشام في التذكرة ولم يرتبها ترتيبا منهجيًّا، كما تجدر الإشارة إلى ما ذكره المحقق في ذلك وهو أن هناك فوائد انتخبها المؤلف من مغني اللبيب وكتبها في التذكرة وقد جاء في أربعة مواضع[٣].

وأما قيمة المختصر (مختصر تذكرة ابن هشام) للتباني فهي تكمن في القيمة العلمية لكتاب التذكرة لابن هشام فلعلي أذكر قيمتهما مدمجين، وقد أفدت في ذلك من كلام المحقق، وهي على النحو الآتي:

١- ارتباط المؤلف بقيمة علمية مستمدة من الأصل الذي أخذ منه وهو (التذكرة) لابن هشام، وهو كتاب مفقود من كتب النحو الأصيلة.

٢- حفظ مسائل لابن هشام ونقولات ليست في كتبه، وهو ما نص عليه كثير من العلماء والمؤلفين الذين تحدثوا عن نقولات ابن هشام في تذكرته.

٣- اهتمام العلماء بكتاب التذكرة ونقولهم عنه في مواضع كثيرة كما عند السيوطي والعليمي والشهاب الخفاجي.

---

(١) ينظر مختصر التذكرة ص ٦٠.

(٢) ينظر مختصر التذكرة ص ٦٢-٦٤

(٣) ينظر مختصر التذكرة ص ٦٥

٤- وجود كثير من آراء ابن هشام واختيارات وتوجيهه للقراءات القرآنية والأحاديث النبوية، وكلام العرب شعرا ونثرا.

٥- نقل ابن هشام لآراء العلماء السابقين كسيبويه والفارسي والزمخشري وابن الحاجب وابن يعيش وابن عصفور وابن مالك وغيرهم.

٦- اهتمام ابن هشام بالشواهد في كثير من نقولات التباني عنه في المختصر فقد أورد فيها الإعرابات والإشكالات والتوجيه نحو ذلك.

٧- الكشف عن شخصية ابن هشام ومحاوراته وصلته بشيخه ابن المرجِّل ومجالسه العلمية ولقاؤه للعلماء المشهورين كابن الصائغ والسمين الحلبي وابن الحاج[١].

وبعد هذه الجملة من القيم العلمية لمختصر التذكرة وللتذكرة فإن هذا البحث يصوغ جملة من المحاسن في الكشف عن شخصية ابن هشام الأنصاري في توجيه القراءات القرآنية وعنايته بالتوجيه وذكر الإشكال وحله، مستمدًا من الله الإعانة والسداد.

---

(١) ينظر مختصر التذكرة ص ١١٣-١١٤

المبحث الأول:

التوجيه النحوي للقراءات المتواتر:

المسألة الأولى: معنى (إذ) في قراءة ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا﴾.

قال ابن هشام: "(إذْ) على أقسام: ... والثالث: (إذ) الزائدة، في قول بعض اللغويين، قال ذلك في مثل: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا﴾[1]. قال: التقدير: وَوَعَدنا موسى"[2]

الدراسة:

قرأ الجمهور: (واعدنا) بألف، وقرأ أبو عمرو بن العلاء بغير ألف: (وعدنا)[3].

قال الزجاج:" واختار جماعة من أهل اللغة وإذ وعدنا بغير ألف، وقالوا: إنما اخترنا هذا؛ لأن المواعدة إنما تكون لغير الآدميين، وقالوا: دليلنا قوله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ﴾[4]، وما أشبه هذا، وهذا الذي ذكروه ليس مثل هذا وواعدنا هنا جيد بالغ؛ لأن الطاعة في القبول بمنزلة المواعد"[5].

وقال أبو حيان: "وقيل: (وعد) إذا كان عن غير طلب، وواعد إذا كان عن طلب، وقد رجح أبو عبيدة قراءة من قرأ (وعدنا) بغير ألف، ووافقه على معنى ما قال أبو حاتم ومكي، وقال أبو عبيدة: المواعدة لا تكون إلا من البشر، وقال أبو حاتم: أكثر ما تكون المواعدة من المخلوقين المتكافئين، كل واحد منهما يعد صاحبه... ولا وجه

---

(١) البقرة ٥١.

(٢) مختصر تذكرة ابن هشام للتباني ٤٩٨-٤٩٩.

(٣) ينظر السبعة ص ١٥٥. الحجة ٧٦-٧٧. الحجة للفارسي ٥٦/٢.

(٤) إبراهيم: ٢٢

(٥) معاني القرآن للزجاج ١٣٣/١.

لترجيح إحدى القراءتين على الأخرى؛ لأن كلًّا منهما متواتر، فهما في الصحة سواء، وأكثر القراء على القراءة بالألف"[١].

حكى ابن هشام _ رحمه الله_ في تخريج قراءة أبي عمرو بدون ألف إلى أن (إذ) هنا زائدة، وقد ذكره بعض اللغويين كأبي عبيدة في مجازة القرآن[٢]، وقد ذكر المرادي في الجنى الداني ذلك حكاية عن أبي عبيدة، وابن قتيبة واستضعف رأيهما[٣].

الترجيح:

ذكر ابن هشام في توجيه قراءة أبي عمرو مجيء (إذ) زائدة على قراءة أبي عمرو، والأظهر عندي أنه لا ترجيح لقراءة على أخرى كما ذكر أبو حيان؛ وليس عمل الباحث الترجيح بين القراءات أو تضعيفها على الأخرى، وإنما النظر فيما يقيم المسألة توجيهًا علميًّا لا يرد فيه على تخطئة قراءة دون أخرى، ولكن قراءة أبي عمرو هنا يظهر لي أن (إذ) في الآية ظرفية لا زائدة؛ وذلك أن القول بزيادتها ليس عامًّا بين النحويين وإنما هو لبعض اللغويين، كما أن معنى الآية لا يمنع منه أن تكون (إذ) فيه ظرفية، وهو الأشهر في معنى (إذ) كما يعلم القارئ في كتب النحو ومعاني الحروف، وهو الأشهر فيها وتختص بالدخول على الجمل، وقد تعقب الزجاج القول بزيادتها عن أبي عبيدة فقال: " قال أبو عبيدة: إذ هنا زائدة، وهذا إقدام من أبي عبيدة؛ لأن القرآن لا ينبغي أن يتكلم فيه إلا بغاية تجري إلى الحق، و(إذ) معناها الوقت، وهي اسم فكيف يكون لغواً"[٤].

---

(١) البحر المحيط ٣٢١/١.

(٢) ينظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ٣٦/١-٣٧

(٣) الجنى الداني للمرادي ص ١٩١

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٠٨/١.

المسألة الثانية:

توجيه نصب (قليلا) في قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلا مِّنْهُمْ﴾

قال ابن هشام: " أجاز بعضهم وأظنه في الكشاف في قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلا مِّنْهُمْ﴾[1] أن يكون (قليلا) نعتا لمصدر محذوف أي: إلا فعلًا قليلًا. ورُدَّ بوجهين: أحدهما: أن قوله (منهم) يصير ضائعا. والثاني: أنه يلزم تنافي القراءتين. قلت الجواب عن الأول: أن (منهم) صفةٌ لـ (قليلا)، أي: إلا فعلا قليلا كائنا منهم، فلا فساد. وعن الثاني: أنه يكون في إحدى القراءتين من العام الذي لم يخصص، وفي الأخرى من العام المخصص، فلا فساد ولا تنافي"[2].

الدراسة:

قرأ الجمهور بالرفع (إلا قليلٌ)، وقرأ ابن عامر بالنصب (إلا قليلا)[3]، وفي توجيه إعراب (قليلا) بالنصب ذكر ابن هشام _ رحمه الله_ أن تكون نعتا لمصدر محذوف والتقدير: إلا فعلا قليلا، نقلا عن الزمخشري، قال الزمخشري: " وقرئ: إلا قليلا، بالنصب على أصل الاستثناء، أو على إلا فعلا قليلا ما يُوعَظُونَ بِهِ من اتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم وطاعته، والانقياد لما يراه ويحكم به"[4]. وقد قال به البيضاوي في تفسيره[5]، ونقله أبو حيان عن ابن عطية[6].

---

(١) النِّسَاء : ٦٦

(٢) مختصر تذكرة ابن هشام للتباني ص ٤٧٠-٤٧١.

(٣) ينظر السبعة لابن مجاهد ٢٣٥. الحجة للفارسي ١٦٨/٣. النشر ٢٥٠/٢

(٤) الكشاف للزمخشري ٥٣٠/١.

(٥) ينظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي ٨٢/٢.

(٦) ينظر البحر المحيط ٢٠٦/٤

الترجيـح:

لا يظهر من اختيار ابن هشام مانع يمنع أن تكون (قليلا) نعتا لمصدر محذوف تقديره: إلا فعلا قليلا، لجواز التقدير في بناء الجملة ولكون (منهم) يجوز فيها أن تكون صفة لـ(قليلا) فعلى هذه القراءة يجوز في إعراب (قليلا) الوجهان: النصب على الاستثناء وإن كان الإتباع أكثر في مثل هذه المسألة كما يقرر علماء النحو[١]، أو أن تكون نعتا لمصدر محذوف كما ذكر الزمخشري ومن وافقه من العلماء، والله الموفق.

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٨٢. توضيح المقاصد للمرادي ٢/٦٦٩-٦٧٠

المسألة الثالثة:

الجر على الجوار في التأكيد وعطف النسق.

قال ابن هشام: " جاء الجر على الجوار في التأكيد، أنشد أبو الجرَّاح[1]:

يا صَاحِ بَلِّغْ ذَوي الزَّوجاتِ كُلِّهِمُ ... أنْ ليس وَصْلٌ إذا انحلَّتْ عُرَا الذَّنَبِ

فخَفَضَ (كلِّهم)، فقال له الفراء: أليس المعنى: كُلَّهم _ يعني بالنصب؟ فقال: بلى، الذي تقوله خير من الذي أقوله، ثم استنشده إياه فخفض (كُلِّهم). وفي البيت رد على الرجلين؛ لأنه لا يمكن فيه أن تكون (كل) تابعة للمجرور بحال، وعلى من خصَّ خفض الجوار بالنكرات، واختلف هل جاء النسق أيضا؟ فذهب بعض الكوفيين وتبعهم قوم من فقهاء الشافعية إلى مجيء ذلك فيه، وجعلوا منه: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾[2] و: ﴿شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٍ﴾[3] فيمن جر[4] ... وكل ذلك عند المحققين مؤول؛ لأنه لم يثبت فيه، حيث لا يحتمل التأويل مع مخالفته للقياس؛ لأن العاطف فاصلٌ فلا مجاورة.

كذا قيل وفيه نظرٌ؛ لأن مجاورة كل شيء بحسبه، وهذه هي مجاورة المعطوف، إلا أن العرب قد تكون راعتْ عدم الحاجز ألبتة، أما البدل فلا يجوز ذلك فيه اتفاقا"[5].

---

(١) بيت من البسيط لأبي الغريب ينظر معاني القرآن للفراء ٢/٧٥ . مغني اللبيب ٨٩٥. ارتشاف الضرب ٤/١٩١٣. همع الهوامع ٢/٥٣٥.

(٢) المائدة : ٤٦

(٣) الرحمن: ٣٥.

(٤) قراءة ابن كثير وأبو عمرو (ونحاسٍ) ينظر السبعة ص ٦٢١. وأما قراءة خفض (وأرجلكم) فهي لابن كثير وأبو عمرو وحمزة ينظر الحجة للفارسي٣/٢١٤. وفي الحجة لابن خالويه ص ١٢٩.

(٥) مختصر تذكرة ابن هشام ص ٢٣٩-٢٤١.

الدراسة:

الأصل في باب الجر بالمجاورة أن يكون لنعت أو لتوكيد، فمثال النعت، قول العرب: هذا جحر ضبٍ خربٍ، فجرت كلمة (خربٍ) وهي صفة للجحر للمجاورة للمضاف إليه (ضبٍ) وهذا هو المشهور في باب الجر بالمجاورة(١).

وفي الآيتين الكريمتين أورد ابن هشام الخلاف في مجيء الجر بالمجاورة في عطف النسق، كما في الآيتين الكريمتين، فممن ذهب لجوازه الأخفش(٢) وأبو عبيدة، فقال في إعراب (وأرجلكم) (مجرورة بالمجرور الذي قبلها... والعرب قد تفعل هذا بالجوار)(٣)، وقال به العكبري(٤) ومنعه جماعة من المحققين ذلك، فذهبوا إلى أن الواو حاجز فلا يجوز الجر بالمجاورة في عطف النسق وضعفوه(٥).

الترجيح:

يظهر من المسألة في قراءة جر (وأرجلِكم) أن الجرَّ على التبعية في العطف أولى وأسد من القول بالجر بالمجاورة؛ لقوة حجة القائلين به، لا سيَّما وأن الجر بالمجاورة ضعيف في العربية فهو شاذ لا يقاس عليه كما يذكر أئمة النحو، وهو خاص بالنعت والتوكيد؛ أما عطف النسق ففيه كما ذكر العلماء حاجز وهو الواو، والله أعلم .

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٦٧/١. شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٨/٣. همع الهوامع ٥٣٥/٢.

(٢) ينظر معاني القرآن للأخفش ٢٧٧/١.

(٣) ينظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ١٥٥/١.

(٤) ينظر التبيان في إعراب القرآن ٤٢٢/١.

(٥) ينظر شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٤٣٠-٤٣١. وينظر شرح شذور الذهب للجوجري ٥٨٩/٢. البحر المحيط ١٩٢/٤ الدر المصون للسمين ٢١٢/٤

المسألة الرابعة:

توجيه قراءة ابن ذكوان في قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾

قال ابن هشام: "قراءة ابن ذكوان: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِ﴾[1] مشكلة، فإن الظاهر أن (لا) ناهيةٌ، فمستحيل كون النون نونَ الرفع، فبقي أن تكون نونَ التأكيد، وذلك مشكلٌ على كل قول: أما على قول الجمهور: فلأن التأكيد بالخفيفة لا يكون بعد الألف.

وأما على قول يونس فلأنه يجيزه ويجمعهما ساكنين؛ لأنه يستدل ب: (حلقتا البطان) وبقراءة نافع: ﴿وَمَحْيَايْ﴾[2]. وشبه ذلك، وهذه متحركة، وكأنَّ سكون النون الخفيفة عند النحاة مجمعٌ عليه، ولكنَّ منهم من لا يرى جمعَ ساكنين فمنع، ومنهم مَنْ يراه فأجاز"[3].

الدراسة:

قرأ العامة بتشديد النون والتاء(ولاتتَّبعانِّ) وقرئ بتشديد النون وتخفيفها[4]، وذهب ابن هشام في توجيه القراءة بالحديث عن النون الموجودة بقراءة تخفيفها على أن تكون نون توكيد لا نون رفع، وهذه المسألة مسألة خلافية عند النحويين بين المدرستين وقد ذكر الأنباري في الإنصاف الخلاف في هذه المسألة فقال: " ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة،

---

(١) يونس : ٨٩. ينظر قراءة ابن ذكوان ولا تتتبعان في التذكرة ٣٦٧/٢. النشر ٢٨٦/٢

(٢) الأنعام ١٦٢ ينظر قراءة محياي لنافع ينظر السبعة ٢٤٧. النشر ١٧٢/٢.

(٣) مختصر تذكرة ابن هشام للتباني ص ٥٧٥.

(٤) ينظر السبعة لابن مجاهد ص ٣٢٩. وينظر الحجة لابن خالويه ص ١٨٣. الحجة للفارسي ٢٩٢/٤-٢٩٣.

نحو (افْعَلَانْ وافْعَلْنَانْ) بالنون الخفيفة، وإليه ذهب يونس بن حبيب البصري، وذهب البصريون إلى انه لا يجوز إدخالها في هذين الموضعين.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز ذلك لوجهين:

أحدهما: أن هذه النون الخفيفة مخففة من الثقيلة، وأجمعنا على أن النون الثقيلة تدخل في هذين الموضعين؛ فكذلك النون الخفيفة.

والوجه الثاني: أن هذه النون إنما دخلت في القسم والأمر والنهي والاستفهام والشرط بإمَّا لتوكيد الفعل المستقبل، فكما يجوز إدخالها للتوكيد على كل فعل مستقبل وقع في هذه المواضع فكذلك فيما وقع الخلاف فيه، قُصَارَى ما يُقَدَّر أن يقال: إنه يؤدي إلى اجتماع الساكنين الألف والنون، وقد جاء ذلك في كلام العرب؛ لأن الألف فيها فرط مد، والمد يقوم مقام الحركة، وقد قرأ نافع، وهو أحد أئمة القراء {إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ} [الأنعام: ١٦٢] بسكون الياء من (وَمَحْيَايَ) فجمع بين الساكنين، وهما الألف والياء، فكذلك ههنا، وقد حكي عن بعض العرب أنه قال "التقت حلقتا البطان" بإثبات الألف مع لام التعريف... والذي يدل على صحة مذهبنا قراءة ابن عامر "ولا تتبعان" بنون التوكيد الخفيفة، والمراد به موسى وهارون، فدل على ما قلناه"[(١)].

وفي هذه القراءة أعني قراءة ابن ذكوان بتخفيف النون أورد أبو حيان خلاصة لآراء النحويين فيها، فقال: وقد حكى النحويون كسر النون الخفيفة في مثل هذا عن العرب، ومذهب سيبويه والكسائي أنها لا تدخل هنا الخفيفة، ويونس والفراء يريان ذلك، وقيل النون المكسورة الخفيفة هي علامة الرفع، والفعل منفي، والمراد منه النهي، أو هو خبر في موضع الحال أي غير متبعين قاله الفارسي"[(٢)].

---

(١) الإنصاف للأنباري ص ٢/٥٣٦-٥٣٧.

(٢) البحر المحيط ٦/١٠١. وينظر القول في المسألة وتفصيله في الدر المصون ٦/٢٦٢

الترجيح:

لا يظهر لي مانع في القول بدخول النون الخفيفة على الفعل المضارع المسبوق بنهي، فالنون الظاهرة على هذه القراءة بعد تخفيفها وسبقها بلا الناهية تكون النون فيها نون التوكيد الخفيفة التي دخلت لغرض ومعنى يفيده المعنى في الآية الكريمة ، وأما نون الرفع فقد حذفت لأجل الجازم وهي (لا) الناهية، الله أعلم بالصواب.

المسألة الخامسة: توجيه قراءة تشديد الياء

في قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾

قال ابن هشام: "وقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىَّ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾[١] في قراءة غير نافع من القلب أيضا، أي: حقيقٌ قولُ الحقِّ عَلَيَّ، لا أنَّ موسى عليه السلام حقيقٌ على قولِ الحقِّ، ولا قلب في قراءة نافع"[٢].

الدراسة:

قرأ نافع بتشديد الياء، وقرأ الباقون بتخفيفها[٣]، وقد ذكر ابن هشام هذه القراءة بتشديد الياء، وقراءة عدم التشديد لتوجيه القلب في المعنى في الآية الكريمة، وقد ورد القلب في مواضع متعددة ذكرها ابن هشام في المغني وفي مبحثه هذا في مختصر التذكرة، والمعنى عنده في توجيه قراءة غير نافع: حقيقٌ قول الحق علي، وأما قراءة نافع فقد قال الزمخشري في توجيه هذه القراءة : " أن تكون مما يقلب من الكلام لأمن الإلباس"[٤].

وذهب أبو حيان في توجيه قول الزمخشري بالقلب أنه خاص بالشعر فينبغي أن ينزه القرآن عنه[٥]، وذهب أبو الحسن والفراء والفارسي إلى أن (عليَّ) بمعنى الباء

---

(١) الأعراف: ١٠٥.

(٢) مختصر تذكرة ابن هشام للتباني ص ١٤١- ١٤٢.

(٣) ينظر السبعة لابن مجاهد ص ٢٨٧. والحجة لابن خالويه ص ١٥٩. والنشر ٢/٢٧٠

(٤) الكشاف ٢/١٣٧.

(٥) ينظر البحر المحيط ٥/١٢٨.

كما أن الباء بمعنى على في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ ﴾[1] أي على كل صراط فكأنه قيل: حقيق بأن لا أقول [2].

وقد ناقش السمين الحلبي هذه المسألة بقراءة نافع وغيره فقال في توجيه قراءة نافع: " وقراءةُ نافعٍ واضحةٌ وفيها ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون الكلامُ قد تمَّ عند قولِه: (حقيق) و (عليَّ) خبر مقدم، و (أنْ لا أقول) مبتدأ مؤخَّر كأنه قيل: عليَّ عدمُ قول غير الحق أي: فلا أقول إلا الحق. الثاني: أن يكون (حقيق) خبراً مقدَّماً، و (أن لا أقول) مبتدأٌ على ما تقدَّم بيانه. الثالث: (أَنْ لا أقول) فاعِلٌ بـ(حقيق)كأنه قيل: يحقُّ ويجب أن لا أقول، وهذا أَعْرَبُ الوجوهِ لوضوحه لفظاً ومعنى"[3].

والذي يظهر من توجيه ابن هشام في قراءة نافع أنها لا قلب فيها فيرى أنها تكون بمعنى الباء وإليه قد أشار في مغني اللبيب بأن تكون بمعنى الباء[4].

الترجيح:

القول بالقلب في توجيه قراءة غير نافع مما قرأ به العامة لا يظهر لي فيه إشكال فقد ورد القول بالقلب في مواضع كثيرة من القرآن وقد أشار السمين إلى أن القول بالقلب في المعنى في القرآن له ثلاث حالات: الجواز مطلقا، والمنع مطلقا، والتفصيل في أن يفيد معنى بديعا فيجوز أو لا يضيف فيمتنع[5]، وعليه فأرى أن القول بعدم القلب أرجح لتنزيه كلام الله سبحانه وتعالى، وما أشار له ابن هشام من القلب في قراءة غير نافع لا يعارض المعنى المذكور والمراد في الآية الكريمة.

---

(١) الأعراف : ٨٦.

(٢) ينظر البحر المحيط لأبي حيان ١٢٨/٥. والدر المصون ٤٠٢/٥.

(٣) الدر المصون ٤٠٤/٥.

(٤) ينظر مغني اللبيب ص ١٩٢

(٥) ينظر الدر المصون ٤٠٢/٥.

المسألة السادسة :

توجيه فاعل الفعل الداخلة عليه لام الجحود.

قال ابن هشام: " قال رحمه الله: ذكر لي شيخنا عن ابن هشام صاحب المقرب أن فاعل ما بعد (لام) الجحود لا يكون إلا ضميرا لما قبلها، تقول: ما كان زيدٌ ليقومَ، ولا يجوز: ما كان زيدٌ ليقوم غلامُه. واعترض عليه بعض الناس بقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾[(١)] " [(٢)].

الدراسة:

قرأ الكسائي وحده (لَتزولُ) بفتح اللام الأولى وضم الثانية، وقرأ الباقون (لِتزولَ) بكسر اللام الأولى وفتح الثانية [(٣)]، وقد وجه ابن هشام الآية بقراءة غير الكسائي في مغني اللبيب، فقال: " وزعم كثير من النَّاس في قَوْله تَعَالَى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ فِي قراءة غير الْكسَائي بِكَسْر اللَّام الأولى وفتح الثَّانية أَنَّها لام الجحود، وفيه نظر؛ لأنّ النافي على هذا غير (ما) و(لم)، ولاختلاف فاعلي (كان) و(تزول)، والذي يظهر لي أنها لام كي، وأن (إنْ) شرطيَّة، أي: وعند الله جزاءُ مكرِهم"[(٤)].

وذكر المرادي في الجنى الداني في الحديث عن أنواع اللام، قال: " الثاني: لام الجحود، وهي: اللام الواقعة بعد (كان) الناقصة المنفية الماضية لفظاً، أو معنى، نحو: ما كان زيد ليذهب، ولم يكن زيد ليذهب، وسميت لام الجحود، لاختصاصها

---

(١) إبراهيم: ٤٦

(٢) مختصر التذكرة ص ٤٢١

(٣) السبعة ص ٣٦٣. الحجة للفارسي ٣١/٥. معاني القرآن للفراء ٧٦/٢. البحر المحيط ٤٥٤/٦. الدر المصون ١٢٦/٧.

(٤) مغني اللبيب ١٦٦/٣-١٦٨.

بالنفي. قيل: ولا يكون قبلها من حروف النفي إلا (ما) و(لا) دون غيرهما. قلت: الظاهر مساواة إنْ النافية لهما في ذلك"[١].

وفي مجيء الفاعل اسما ظاهرا بعد فعل دخلت عليه لام الجحود، قال المرادي في توضيح المقاصد: " وفي هذه الآية ردٌّ على من زعم أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق"[٢].

وفي تخريج القراءتين ذهب بعضهم إلى أن اللام ليست لام الجحود وإنما هي لام التعليل، فقد قال الزجاجي في تخريجها: " قرئ بكسر اللام ونصب الفعل على أن تكون إن على مذهب البصريين مخففة من الثقيلة وتكون اللام بمعنى كي، وقال بعضهم يجوز أن تكون إن نافية بمعنى ما التي تكون جحدا كأنه ما كان مكرهم لتزول منه الجبال استحقارا بمكرهم من أن تزول منه الجبال وهذا جيد في المعنى إلا أنه ضعيف في العربية لأن اللام لا تدخل على إن إذا كانت نافية، وقد قرئ وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال على أن نجعل إن هي المخففة من الثقيلة واللام للتوكيد التي تلزم في خبر إن تفصل بينها وبين النافية فيكون على هذا التقدير كأنه قال: وإن مكرهم لتزول منه الجبال فدخلت اللام كما ذكرت لك ويكون هذا على التعظيم لمكرهم كما قال: في موضع آخر: وجاؤوا بسحر عظيم؛ ولكلا القراءتين مذهب على ما فسرت لك وأكثر القراء على كسر اللام ونصب الفعل إلا الكسائي، فإنه قرأ بفتح اللام ورفع الفعل"[٣].١

---

(١) الجنى الداني ص ١١٦.

(٢) توضيح المقاصد ١٢٤٤/٣.

(٣) اللامات للزجاجي ص ١٦٠-١٦١.

الترجيـح:

ذهب ابن هشام إلى أن اللام في الآية لام التعليل بمعنى كي، كما تقدم في المغني، وفي توجيه قراءة غير الكسائي للآية دليل على جواز مجيء الفاعل بعد لام الجحود اسما ظاهرا وليس ضميرا، كما ذكر المرادي أيضا، ولا أرى اعتراضا نحو هذا التوجيه، والله أعلم.

المسألة السابعة:

توجيه المانع للصرف لكلمة (طُوَى) بقراءة من لم ينون.

قال ابن هشام: " يقولون: يمتنع صرف الاسم للعلمية والعدل، فيوهم قولهم: (العدل) صيغا كثيرة، ولا أعرف العدل مانعا مع العلمية إلا في (فُعَل) خاصة، كـ: عُمَر، و زُفَر، و﴿طُوَى﴾[1] في قراءة من لم ينون[2]. وليس منعه عندي لذلك، وإن كانوا قد قالوه، بل للعلمية والتأنيث، بدليل أن منهم من صرفه ولو كان معدولا لم يصرف ألبتة"[3].

الدراسة:

قرئت بالتنوين ومن غير تنوين[4]، فمن قرأها بالتنوين فهي مصروفة عنده، ولتأويل المعنى في صرفها أولت بـ: المكان، أي: أنها فيها العلمية فقط، فليست ممنوعة من الصرف، وأما من منعها الصرف ولم ينونها، فالعلة المانعة من الصرف متعددة فيها، وابن هشام يرى أن المانع من الصرف له هو العلمية والتأنيث، وتبعه أبو حيان[5] والأشموني [6] والجوجري[7].

---

(١) النازعات : ١٦.

(٢) وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو. ينظر السبعة ص ٤١٧.

(٣) مختصر تذكرة التباني ص ٥٨٦

(٤) ينظر السبعة ص ٤١٧. الحجة لابن خالويه ٣٦٢. الحجة للفارسي ٦/٣٧١-٣٧٢. البحر المحيط ٧/٣١٦. الدر المصون ٨/١٦-١٧.

(٥) ينظر رأيه هذا في همع الهوامع ١/١٠٣. لم يذكر أبو حيان قولا وإنما أورد الأوجه التي تمنع الصرف للكلمة. ينظر البحر ٧/٣١٦.

(٦) ينظر شرح الأشموني ٣/١٦٣.

(٧) ينظر شرح شذور الذهب للجوجري ٢/٨٣٨

قال السمين الحلبي: " فمن ضم ونون فإنه صرفه لأنه أوَّله بالمكان، ومن منعه فيحتمل أوجها: أحدها: أنه منعه للتأنيث باعتبار البقعة والعلميَّة. الثاني: أنه منعه للعدل إلى (فُعَل) وإن لم يعرف اللفظ المعدول عنه، وجعله كعُمَر وزُفَر. والثالث: أنه اسم أعجمي، فمنعه للعلميَّة والعجمة، ومن كسر ولم ينون فباعتبار البقعة أيضا"[(١)].

الترجيح:

بالنظر لتوجيه الحديث عن المنع من الصرف للكلمة يظهر من كلام العلماء أن المانع متعدد بين ثلاثة أقوال، والذي يظهر لي صحة مذهب ابن هشام _ رحمه الله _ وهو أن العلة المانعة لصرفها هي : العلمية والتأنيث، والسبب أن من القراءات القرآنية من صرف الكلمة فصرفها دليل على أن العلة نقصت منها فصرفت، أما لو كانت علة المنع للعلمية والعدل لانتفى صرفها وبقيت ممنوعة، قال الأشموني: "فإن ورد فُعَل مصروفًا وهو علم علمنا أنه ليس بمعدول، ...فإن وجد في فُعَلَ مانع مع العلمية لم يجعل معدولا، نحو: "طوى" فإن منعه للتأنيث والعلمية"[(٢)] والله أعلم.

---

(١) ينظر شرح شذور الذهب للجوجري ٨٣٨/٢

(٢) شرح الأشموني ١٦٣/٣.

المسألة الثامنة:

توجيه قراءة (أَيُّهُ) بحذف الألف.

قال ابن هشام: " إذا قلت: يا أيُّها الرجلُ؛ فـ(ها) نائبةٌ في اللفظ عما تقتضيه (أيٌّ) من الصلة أو الإضافة اللفظية أو المقدرة؛ لأنها في غير النداء لاتنفك عن ذلك...وقال في موضع آخر، في (يا أيُّها) إن (ها) قد جعلت كالجزء من (أيٍّ)؛ لأنها عوضت عن إبانة أي من المضاف إليه ومن ثم ضمها ابن عامر[1] في: ﴿أَيُّهُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[2] و﴿أَيُّهُ ٱلثَّقَلَانِ ۝٣١﴾[3] و ﴿أَيُّهُ ٱلسَّاحِرُ﴾[4] جعل النداء كأنه أثَّر في الهاء؛ لأنها الآخرُ في اللفظ على لغة من حذف الألف منها، وهذا ما يؤكد شدة الاتصال وإلا لم تحذف الألف"[5].

الدراسة:

قرئت الهاء في الآية بالضم عند ابن عامر[6]، والهاء في اللغة لها ثلاثة استعمالات، منها أن تكون للتنبيه وهو محط التوجيه في الآية الكريمة، وقد عدَّ ابن هشام الهاء في (أي) بمثابة الصلة أو الإضافة لها، وبقراءة ابن عامر بضم الهاء وحذف الألف وجه ابن هشام هذا في مغني اللبيب فقال: " قيل وللتعويض عَمَّا تُضَاف إِلَيْهِ أَي وَيجوز فِي هَذِه فِي لُغَة بني أَسد أَن تحذف ألفها وَأَن تضم هاؤها إتباعا

---

(١) ينظر السبعة ص ٤٥٥.

(٢) النور : ٣١

(٣) الرحمن: ٣١

(٤) الزخرف: ٤٩

(٥) مختصر التذكرة للتباني ص ٥٧١-٥٧٣.

(٦) ينظر السبعة ص ٤٥٥. الحجة للفارسي ٦/٢٤٩. الدر المصون ٣/٢٣٧.

وَعَلِيهِ قِرَاءَة ابْن عَامر: ﴿أَيُّهُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[١] و﴿أَيُّهُ ٱلثَّقَلَانِ ۝٣١﴾[٢] و ﴿أَيُّهُ ٱلسَّـاحِرُ﴾[٣] بِضَم الْهَاء فِي الْوَصْل"[٤].

قال السيوطي : " وحكم هاء التنبيه الفتح عند أكثر العرب، ويجوز ضمها معها في لغة بين أسد وقرئ في السبع: {يَا أَيُّهُ السَّاحِرُ} [٥]"

نقل ناظر الجيش في توجيه ضم الهاء كلام ابن عمرون في ذلك فقال:" قال ابن عمرون: وما روي عن ابن عامر من ضمة الهاء، فوجهه أن هذا الحرف قد صار في موضع من المواضع بمنزلة ما هو من ذات الكلمة حتى دخل عليه العامل كقولك: مررت بهذا الرجل، وقالوا: (هلم) فبنوه مع لم، فلما أجري في أول الكلمة مجرى بعض الكلمة أجري في آخر الكلمة ذلك المجرى، فحذفت الألف من (أيها) كما حذفت من (هلم)، وأجري الإعراب على الهاء لأنها قد صارت كحرف من الاسم"[٦]

الترجيح:

حكى ابن هشام قراءة ضم الهاء المتصلة بأي في الآيات القرآنية، والأصل كما نعلم أن هذه الهاء لا تحذف معها الألف كما يقرر علماء النحو في الحديث عن هاء التنبيه وقد تقدم كلام ابن هشام في المغني ، والأظهر لي أن هذا مقصور على سماعها عن بني أسد، وفيها ثقل في النطق والحركة، وهي قليلة لا تقاس والأرجح الفتح مع إبقاء الألف. والله أعلم.

---

(١) النور : ٣١

(٢) الرحمن: ٣١

(٣) الزخرف: ٤٩

(٤) مغني اللبيب ٣٢٠/٤.

(٥) همع الهوامع ٥٢/٢.

(٦) تمهيد القواعد لناظر الجيش ٣٥٦٢/٧

المسألة التاسعة:

توجيه قراءة النصب في قوله تعالى:

﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ﴾

قال ابن هشام: " قوله تعالى: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ﴾[1] من نصبهما[2] فالأول مقسوم به حذف منه حرف الجر فانتصب ما بعده... والجواب: (لأملأنَّ) والحق أقول جملة فعلية معترضة قدم مفعولها، والأصل: _ والله أعلم _ وأقولُ الحقَّ"[3].

الدراسة:

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي بالفتح فيهما، وقرأ عاصم وحمزة (فالحقُ) بالضم، (والحقَ) بالفتح[4]، وفي توجيه القراءتين ذكر ابن خالويه: " يقرءان بالنصب معا، وبرفع الحق الأول، ونصب الثاني. فالحجة لمن نصبهما: أنه أراد في الأول الإغراء. معناه: فاتبعوا الحق، وأعمل الفعل المؤخر في الثاني. والحجة لمن رفع الأول: أنه أضمر له ما يرفعه. يريد: فهذا الحق، ونصب الثاني بالفعل المؤخر، أو يكون أراد: فأنا الحق، وأقول: الحق، فأقام الفاء في الأول مقام (أنا) وهذا بعيد"[5].

---

(١) ص: ٨٤

(٢) ينظر السبعة ص ٥٥٧. والحجة لابن خالويه ص ٣٠٧. ومعاني القرآن للفراء ٤١٢/٢.

(٣) مختصر التذكرة ص ٥٠٣-٥٠٤.

(٤) السبعة ص ٥٥٧. الحجة لابن خالويه ص ٣٠٧. ومعاني القرآن للفراء ٤١٢/٢.

(٥) الحجة لابن خالويه ص ٣٠٧

وفي معاني القرآن للنحاس أورد أبو جعفر لتوجيه قراءة النصب أنه على معنى: فالحق قلت وأقول الحق[١]. وعند الزجاج النصب على معنى فالحق أقول والحق لأملأنَّ جهنم حقا[٢].

وفي توجيه النصب عند أبي حيان ثلاثة أوجه إعرابية، تتلخص في ما يلي: ١- أن الأول مقسم به حذف من حرف الجر كقوله: أمانة الله لأقومنَّ. ٢- أن (فالحق) منصوب على الإغراء، أي: فالزموا الحق. ٣- ونسبه للفراء أنه على معنى حقاً لآتينَّك. وحكى عن الزمخشري النصب على معنى: ولا أقول إلا الحقَّ[٣].

الترجيح:

للنظر في قراءة النصب لكلمة الحق في الآية الكريمة بنصبها في الموضعين يترجح لي القول نص (فالحق) الأولى على الإغراء، وأما الثانية فمفعول للفعل المؤخر، وليس هنا ما يقتضي تضعيف أقوال العلماء الآخرين، ولكني أرى توجه القول بالنصب للأول على الإغراء لسمو المعنى المراد، وهو مايختار ومناسبة الآية الكريمة للسياق القرآني فيما فيه استحثاث للفضيلة والبعد عن سواها، والله أعلم.

---

(١) ينظر معاني القرآن للنحاس ١٤١/٦

(٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٤٢/٤.

(٣) ينظر البحر المحيط ١٧٥/٩-١٧٦.

المسألة العاشرة:

توجيه الإضافة في قراءة: ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جُدُّ رَبِّنَا﴾ بضم الجيم.

قال ابن هشام: " الإضافة غير المحضة قسمان: قياسية وسماعية، بخلاف المحضة، فكلها قياسية. فالقياسية سبعة أبواب: اسم الفاعل، واسم المفعول، والأمثلة المحمولة على اسم الفاعل والصفة المشبهة ... والسادس: إضافة الصفة للموصوف، نحو: أخلاق ثيابٍ، وقراءة بعضهم[1]: ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جُدُّ رَبِّنَا﴾ [2] أي ثيابٌ أخلاقٌ وربُّنا الجُدُّ، أي العظيم"[3].

الدراسة:

قرأ الجمهور بفتح الجيم وضم الدال، وقرأ عكرمة «جدّ ربّنا» بفتح الجيم وضم الدال وتنوينه ورفع الرب وقرأ حميد بن قيس «جد ربنا» بضم الجيم. ومعناه ربنا العظيم حكاه سيبويه وبإضافته إلى الرب فكأنه قال عظيم، وهذه إضافة تجديد يوقع النحاة هذا الاسم إذا أضيفت الصفة إلى الموصوف[4].

قال أبوحيان: " قراءة من ضم الجيم، أي ربنا الجد أي العظيم، وهذه الإضافة ذهب ابن عصفور إلى أنها غير محضة، وغيره إلى أنها محضة، وابن مالك إلى أنها شبيهة بالمحضة وذهب بعض النحاة إلى جواز إضافة الصفة إلى الموصوف نحو:

---

(١) وهي قراءة نسبت لحميد بن قيس ولطلحة بن مصرف، ينظر شواذ الكرماني ص ٤٨٧.

(٢) الجن: ٣

(٣) مختصر التذكرة ص ٥١٨-٥١٩

(٤) ينظر المحرر الوجيز لابن عطية ٣٧٩/٥. البحر المحيط ٢٩٤/١٠. الدر المصون ٤٨٦/١٠-٤٨٧.

كريم زيد، أي زيد الكريم، وأنكر ذلك أبو علي، وقال العرب لا تقول: قائم زيد ولا قاعد عمرو"[١].

وفي الكناش في النحو لأبي الفداء تفصيل للمسألة بين المدرستين وأوجه التأويل فيها[٢]

الترجيح:

ذهب ابن هشام في توجيه الإضافة إلى أنها مقدرة كما يرى البصريون، ومسألة إضافة الصفة للموصوف هي مسألة جائزة عند الكوفيين، ولا تجوز عند البصريين فيؤولن ما جاء منها كما هو مقرر في علم النحو، وهذا المذهب الذي أختاره وأميل إليه لسلامته اللغوية، ولأن إضافة الصفة للموصوف على نحو (أخلاق ثياب) وغيره ليست كثيرة في أمثلة العرب وشواهدهم، فكان الحمل على الكثير والمطرد أسلم في سلامة اللغة وصحتها، كما أنها غير مستقيمة في صياغتها المعنوية، والله أعلم.

---

(١) ارتشاف الضرب ١٨٠٨/٤.

(٢) الكناش في النحو لأبي الفداء ٢١٧/١.

المبحث الثاني:

التوجيه النحوي للقراءات الشاذة

المسألة الحادية عشرة: توجيه رفع (قليل) في قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾.

قال ابن هشام: "ويدلك على أن النفي قد يُقدَّرُ: قراءةُ بعضهم[1]: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[2] بالرفع، على تأويل: فما أطاعه أو أطاعوه إلا قليلٌ منهم، ذكر ذلك كله ابن برّي رحمه الله تعالى... ومن الحمل على المعنى: قولهم: قلَّ رجل يقول ذلك إلا زيدٌ، أي: ما يقول ذلك أحدٌ إلا زيدٌ"[3].

الدراسة:

قرأ الجمهور بالنصب (إلا قليلًا منهم) بالنصب على الاستثناء[4]، وقد قرئ بالرفع وهي قراءة شاذة، ووجهت عند العلماء بأنها حملت على المعنى: والمعنى كما ذكر ابن هشام في التوجيه: فما أطاعه أو أطاعوه، قال الزمخشري: " وقرأ أبي والأعمش: إلا قليل بالرفع، وهذا من ميلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانبا، وهو باب جليل من علم العربية، فلما كان معنى (فشربوا منه) في معنى: فلم يطيعوه، حمل عليه، كأنه قيل: فلم يطيعوه إلا قليل منهم"[5].

---

(١) هي قراءة ابن مسعود وأبيّ والأعمش ينظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ٢٢. شواذ القراءات للكرماني ص ٩٦.

(٢) البقرة: ٢٤٩

(٣) مختصر تذكرة ابن هشام للتباني ص ٣٨٥-٣٨٦

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ١٦٦/١. معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٢٧/١. الدر المصون للسمين الحلبي ٥٢٨/٢.

(٥) الكشاف للزمخشري ٢٩٥/١.

قال الزجاج: " قليلا، منصوب على الاستثناء، فأما من روى (تولوا إلا قليل منهم) فلا أعرف هذه القراءة، ولا لها عندي وجه؛ لأن المصحف على النصب والنحو يوجبها؛ لأن الاستثناء _ إن كان أول الكلام إيجابا_ نحو قولك: جاءني القوم إلا زيدا، فليس في زيد المستثنى إلا النصب، والمعنى: استثنى قليلا منهم"[(١)].

الترجيح:

ماذكره ابن هشام رحمه الله في توجيه القراءة الشاذة استدلال بأن النفي قد يقدر مع أداة الاستثناء، والتقدير: ما أطاعه، وهذا التأويل للمعنى موافق للمعنى المراد في الآية الكريمة ولا إشكال فيه، وقد ذكر الزمخشري أن هذا من الأبواب في علم العربية جليل يتناوله العلماء في مواضعه، وقد حمل على ذلك في أمثلة متنوعة في العربية نحو قولهم: قلَّ رجل يقول ذلك إلا زيدٌ، أي: ما يقول ذلك أحدٌ إلا زيدٌ.

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٢٧/١.

المسألة الثانية عشرة:

توجيه دخول نون التوكيد في قراءة:

﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّتُصِيبَنَّ﴾

قال ابن هشام: "قرأ علي وزيد بن ثابت وأبو جعفر محمد بن علي والربيع بن أنس وأبو العالية[١]: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّتُصِيبَنَّ﴾ [٢] وهي مخالفة لقراءة الجماعة في المعنى، ولا يجوز أن تجعل (لا) زائدة؛ لأن النون لا تأتي في الإيجاب. ع: لا يبعد أن يقال: جاءت باعتبار لفظ (لا) وإن كان محصول معناها غير النفي؛ ألا ترى أن بعضهم جعل (إنَّ) في ﴿هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [٣] بمعنى: نعم؟ قال: ودخلت اللام في خبر المبتدأ اعتبارا للفظ (إنَّ) وهو حسن بديع"[٤].

الدراسة:

قرأ العامة (لا تصيبنَّ) وقراءة علي وزيد بن ثابت وأبي جعفر محمد بن علي والربيع بن أنس وأبي العالية وابن جماز: "لَتُصِيبَنّ"[٥]، قال أبو الفتح: " أقرب ما يصرف إليه الأمر في تلافي معنى القراءتين أن يكون يراد: لا تصيبن، ثم يحذف الألف من "لا" تخفيفًا واكتفاء بالفتحة منها، فقد فَعَلَت العرب هذا في أخت "لا" وهي أَمَا"[٦].

---

(١) ينظر المحتسب ٢٧٧/١. شواذ القراءات للكرماني ٢٠٤.

(٢) الأنفال: ٢٥.

(٣) طه: ٦٣

(٤) مختصر التذكرة ص ٦٢٠-٦٢١.

(٥) المحتسب ٢٧٧/١. البحر المحيط ٣٠٥/٥. الدر المصون ٥٩٢/٥

(٦) المحتسب ٢٧٧/١.

وقد وجه ابن جني هذه القراءةَ الشاذة بتوجيهٍ يَرُدُّها إلى قراءةِ العامَّة كما ذكر السمين الحلبي[١]، فقال: "ولكن أقرب ما يصرف إليه الأمر في تلافي معنى القراءتين أن يكون يراد: لا تصيبن، ثم يحذف الألف من "لا" تخفيفًا واكتفاء بالفتحة منها، فقد فَعَلَت العرب هذا في أخت "لا" وهي أَمَا."[٢].

وحكى السمين الحلبي رأي العلماء في قراءة العامة فقال: " وقال المبرد والفراء والزجاج في قراءة العامَّة: (لا تصيبنَّ): إنْ الكلامَ قد تَمَّ عند قوله (فتنة) وهو خطابٌ عامٌّ للمؤمنين، ثم ابتدأ نَهْيَ الظلمةِ خاصةً عن البُعْد من الظلم فتصيبهم الفتنة خاصة. والمرادُ هنا: لا يتعرَّض الظالم للفتنة فتقعَ إصابتُها له خاصة"[٣].

وقد ضعف المرادي القول بتولد الألف إشباعا لفتحة اللام، وتبعه الأشموني[٤] فقال: " وهو ضعيف؛ لأن الإشباع بابه الشعر، وقيل: جواب قسم، ولا: نافية ودخلت النون تشبيها بالموجب"[٥].

الترجيح:

حسَّن ابن هشام في توجيه قراءة (لتصيبن) دخول نون التوكيد على الفعل المضارع المثبت بأن تكون لام الأمر في معنى لا النافية بالحمل على اعتبار لفظها، ونظير ذلك دخول لام الابتداء على خبر (إنَّ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾. مع أن (إنَّ) في الآية بمعنى (نعم) وهذا رأي راجح في توجيه القراءة للآية الكريمة وأميل إليه في هذا الباب.

---

(١) الدر المصون ٥/٥٩٢.

(٢) المحتسب ١/٢٧٧.

(٣) ينظر الدر المصون للسمين الحلبي ٥/٥٩٢-٥٩٣.

(٤) شرح الأشموني ٣/١٢٠.

(٥) توضيح المقاصد ٣/١١٧٧.

المسألة الثالثة عشرة:

توجيه قراءة الشعبي: ﴿مَآ لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ﴾

قال ابن هشام: "قال في التذكرة نقلا عن المحتسب لأبي الفتح ابن جني: قرأ الشعبي[1] ﴿مَآ لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ﴾[2] فما موصولة، صلتها حرف الجر والمجرور، كأنه قال: ما للطهور، وكذا: كسوته الثوب الذي لدفع البرد، ودفعت إليه المال الذي للجهاد؛ ألا ترى أن التقدير: الذي لأن يطهركم به، أي : الذي لطهارتكم، أو لتطهيركم؟ "[3].

الدراسة:

قرأ العامة بالمد (ماءً ليطهركم) وقرأ الشعبي من غير همز[4]، ووجه ابن جني القراءة في المحتسب بقوله: "قال أبو الفتح: "ما" هاهنا موصولة، وصلتها حرف الجر بما جره، وكأنه قال: ما لِلطَّهور"[5].

قال أبو حيان: "ويمكن تخريج هذه القراءة على وجه آخر وهو أن ما ليس موصولا بمعنى الذي وأنه بمعنى ماءً المحدود، وذلك أنهم حكوا أن العرب حذفت هذه الهمزة فقالوا: ما يا هذا بحذف الهمزة وتنوين الميم، فيمكن أن تخرَّج على هذا، إلا أنهم أجروا الوصل مجرى الوقف فحذفوا التنوين؛ لأنك إذا وقفت على شربت ما،

---

(١) ينظر قراءة الشعبي في المحتسب ٢٧٤/١. وشواذ القراءات للكرماني ٢٠٣.

(٢) الأنفال: ١١

(٣) مختصر التذكرة للتباني ٦٢١-٦٢٢

(٤) ينظر البحر المحيط ٢٨٢/٥. والدر المصون ٥٧٦/٥. المحتسب ٢٧٤/١.

(٥)المحتسب ٢٧٤/١.

بحذف التنوين وإبقاء الألف إما ألف الوصل الذي هو بدل من الواو وهي عين الكلمة، وإما الألف التي هي بدل من التنوين حالة النصب"[١].

ونقل السمين في المسألة كلاما شاملا، فقال: " وقرأ الشعبي: (ما ليطهركم) بألفٍ مقصورة، وفيها تخريجان أظهرهما وهو الذي ذكره ابن جني وغيره أنَّ (ما) بمعنى الذي، و (ليطهِّرَكم) صلتُها، وقال بعضهم: تقديره: الذي هو ليطهركم، فقدَّر الجارَّ خبراً لمبتدأ محذوفٍ، والجملةُ صلة لـــ (ما). وقد ردَّ الشيخ هذين التخريجين بأن لامَ (كي) لا تقعُ صلةً.

والثاني: أن (ما) هو ماء بالمد، ولكن العرب قد حَذَفَتْ همزتَه فقالوا: شربت ماً، بميم منونة، حكاه ابن مقسم، وهذا لا نظيرَ له؛ إذ لا يجوز أن يُنْتَهَك اسمٌ مُعْرَبٌ بالحذف حتى يبقى على حرفٍ واحد، إذا عُرِف هذا فيجوزُ أن يكونَ قَصَرَها، وإنما لم ينوِّنْه إجراءً للوصل مُجْرى الوقف، ثم هذه الألفُ يحتمل أن تكون عين الكلمة وأن الهمزةَ محذوفةٌ، وهذه الألفُ بدلٌ مِنَ الواو التي في (مَوَهَ) في الأصل، ويجوز أن تكونَ المبدلةَ من التنوين وأجرى الوصلَ مُجْرى الوقف. والأولُ أَوْلَى لأنهم يُراعون في الوقف أن لا يتركوا الموقوف عليه على حرفٍ واحد"[٢].

الترجيح:

الذي يظهر لي في توجيه قراءة الشعبي هو أن (ما) هنا هي (ماء) ولكن اقتصر على حذف الهمزة من الكلمة، وهو المعنى الذي يقتضيه السياق والآية الكريمة، وأما قول ابن جني بكونها موصولة، ففيه تقدير لكلام محذوف وتقدير متكلف، وحمل الآية في القراءة بهذا القول أدعى من القول بالتقدير والحذف.

---

(١)البحر المحيط ٥/٢٨٣.

(٢)الدر المصون ٥/٥٧٦.

المسألة الرابعة عشرة:

توجيه قراءة حذف المضاف في قوله: (وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ).

قال ابن هشام: "قولك: بينا أنا جالس جاء عمرو: اعلم أن (بين) تقع للزمان والمكان...وذهب ابن عصفور إلى أنه لا حذف ؛ إذ لا داعي لذلك؛ لأنَّ إضافة ظروف الزمان إلى الجمل سائغ، وأيضا فإن المضاف المحذوف لا يجوز أن تقدر الجملة قائمة مقامه؛ لأنَّ ذلك إنما فعلته العرب في المفردات، فإذا كان كذلك فيلزمه أن المضاف إليه حذف، ولم يقم مقامه شيءٌ، وذلك إنما يجوز في الشعر أو شذوذ الكلام بشرط تقدم ذكر المضاف المحذوف، كقراءة بعضهم[1] ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾[2]"[3].

الدراسة:

قرأت العامة بنصب كلمة (الآخرة) وقرأ ابن جماز بجرها، قال ابن جني: " قال أبو الفتح: وجه جواز ذلك على عزته وقلة نظيره أنه لما قال: "تريدون عَرَض الدنيا"، فجرى ذكر العَرَض فصار كأنه أعاده ثانيًا فقال: عَرَض الآخرة، ولا يُنْكَرُ نحو ذلك.

ألا ترى إلى بيت الكتاب:

أكُلَّ امرئ تحسبين امرأً ... ونارٍ تَوَقَّد بالليل نارا.

وأن تقديره: وكل نار؟ فناب ذكره "كُلَّا" في أول الكلام عن إعادتها في الآخر، حتى كأنه قال: وكُلَّ نار؛ هربًا من العطف على عاملين، وهما: كل وتحسبين"[4].

---

(١) وهي قراءة ابن جماز ينظر المحتسب ٢٨١/١. وشواذ الكرماني ص ٢٠٩.

(٢) الأنفال: ٦٧.

(٣) مختصر التذكرة للتباني ٤٠٦-٤٠٨.

(٤) المحتسب ٢٨١/١.

قال السمين الحلبي: " الجمهور على نصب «الآخرة» ، وقرأ سليمان بن جماز المدني بجرها، وخُرِّجت على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جَرِّه. وقدَّره بعضهم: عَرَض الآخرة، فعيب عليه إذ لا يحسن أن يقال: والله يريد عرض الآخرة، فأصلحه الزمخشري بأنْ جَعَله كذلك لأجل المقابلة قال «يعني ثوابها»[١] . وقدَّره بعضُهم بأعمال أو ثواب... وقدَّر المضاف (عَرَضَ الآخرة) . قال الشيخ: ليست الآيةُ مثلَ البيت؛ فإنه يجوز ذلك إذا لم يُفْصل بين حرف العطف وبين المجرور بشيء كالبيت، أو يُفصل ب(لا) نحو: ما مثل زيد ولا أخيه يقولان ذلك، أمَّا إذا فُصِل بغيرها كهذه القراءةِ فهو شاذٌّ قليل"[٢].

الترجيح:

وجه ابن هشام رحمه الله ذلك بحذف المضاف، وعده من الشاذ، وفي توجيه قراءة ابن جماز في الآية الكريمة كما ذكر العلماء يعد من الشاذ القليل، وليس لنا في تقديره سوى أن يكون بحذف المضاف الذي دلَّ عليه ذكره في سياق الآية الكريمة (عرض الدنيا) والتقدير: عرض الآخرةِ.

---

(١) ينظر الكشاف ٢/٢٣٧.

(٢) الدر المصون ٥/٦٣٨.

المسألة الخامسة عشرة:

توجيه دخول اللام على فعل الأمر المخاطب

في قوله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلۡتَفۡرَحُواْ﴾

قال ابن هشام: " إذا انتفى في الفعل الخطابُ (أو) الفاعلُ وجبت اللام: فالأول: نحو ليقم زيدٌ... والثاني: لِتُضْرَبْ يا زيد، وكذا إذا انتفيا، نحو: ليُضْربْ زيدٌ، وإن وُجِدا امتنعتِ اللامُ نحو: قُمْ، فأما: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلۡتَفۡرَحُواْ﴾[1] فشاذٌّ قصد به التعميم، وذلك أنه خوطب به جماعة حضر بعضهم، فغلب الحاضر، فعم الجميع"[2].

الدراسة:

قرأ الجمهور بالياء (فليفرحوا) وقرئ بالتاء (فلتفرحوا)[3]، فذكر ابن خالويه في قراءة (تجمعون) توجيها فقال: "قرئ (فلتفرحوا) بالتاء، وهو ضعيف في العربية، لأنَّ العرب لم تستعمل الأمر باللام للحاضر إلّا فيما لم يسمّ فاعله، كقولهم: لِتُعْنَ بحاجتي"[4].

وقال الأخفش: " وقال بعضهم (فَلْتَفْرَحُوا) وهي لغة العرب ردية لأن هذه اللام انما تدخل في الموضع الذي لا يقدر فيه على "أَفْعَل"؛ يقولون: "لِيَقُلْ زَيْدٌ" لأنك لا تقدر على "أَفْعَل". ولا تدخل اللام اذا كلمت الرجل فقلت "قُلْ" ولم تحتج الى اللام"[5].

---

(١) يونس: ٥٨ هي قراءة أُبيّ والحسن والمطوعي. ينظر النشر ٢/٢٨٥. والمحتسب ١/٣١٣.

(٢) مختصر التذكرة ص ٢١٠-٢١١

(٣) ينظر المحتسب لابن جني ١/٣١٣. والحجة لابن خالويه ص ١٨٢. السبعة ٣٢٧. الدر المصون ٦/٢٢٤

(٤) الحجة لابن خالويه ص ١٨٢.

(٥) معاني القرآن للأخفش ١/٣٧٥.

وجه ابن جني قراءة (فلتفرحوا) بأنها خرجت على أصلها، فقال: " وذلك أن أصل الأمر أن يكون بحرف الأمر وهو اللام، فأصل: اضرب لتضربْ، وأصل: قمْ، لتقم، كما تقول للغائب: ليقمْ زيدٌ، ولتضربْ هندٌ؛ لكن لما كثر أمر الحاضر نحو: قمْ، واقعدْ، وادخلْ، واخرجْ، وخذْ، ودعْ؛ حذفوا حرف المضارعة تخفيفًا، بقى ما بعده ودل حاضر الحال على أن المأمور هو الحاضر المخاطب، فلما حذف حرف المضارعة بقى ما بعده في أكثر الأمر ساكنًا؛ فاحتيج إلى همزة الوصل ليقع الابتداء بها، فقيل: اضرب، اذهب، ونحو ذلك"[١].

الترجيح:

الأظهر من أقوال النحويين أن دخول لام الأمر على الفعل المضارع يكون للغائب وليس للمخاطب ، وما ورد من قراءة شاذة في الآية الكريمة، فكما قال ابن هشام خوطب الحاضر وقصد الغائب وهو رأي يجمع بين أصالة النحو وأصالة القاعدة النحوية وبين التقدير المسوغ لدخول اللام على المخاطب فيقال: إن دخول هذه اللام على الفعل المضارع لأنه قصد به الحاضر والغائب.

(١) المحتسب ٣١٣/١.

المسألة السادسة عشرة:

توجيه قراءة ﴿لَا خَوْفُ﴾ بالضم من غير تنوين.

قال ابن هشام: " في حديث مجاهد: أنه دخل وعروة بن الزبير في المسجد إذا ابن عمر يُسْأَلُ: كمِ اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: أربعا. وفي بعض الروايات: أربع بغير ألف، فإما أنه منصوب منون، وكتب على لغة من يقف بغير ألف، وهم ربيعة. أو أنه منصوب غير منون؛ لنية المضاف إليه، أي: أربعَ عُمَرٍ، كما قيل في ﴿لَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾ [1]فيمن قرأ بالضم بغير تنوين[2]إنَّ تقديره: فلا خوفُ شيءٍ عليهم"[3].

الدراسة:

قرا الجمهور بالرفع والتنوين، وقرأ ابن محيصن بالضم من غير تنوين[4]، وفي توجيه ابن هشام لقراءة الضم من غير تنوين توجيه يربط الآية الكريمة بالحديث النبوي الشريف في نصب (أربع) دون ألف في آخره، وقد وجه أبو حيان في البحر المحيط هذه القراءة بما نصه: " وأما قراءة ابن محيصن فخرجها ابن عطية على أنه من الإعمال لا عمل ليس، وأنه حذف التنوين تخفيفا لكثرة الاستعمال... ويجوز أن يكون عري من التنوين لأنه على نية الألف واللام، فيكون التقدير: فلا الخوف عليهم، ويكون مثل ما حكى الأخفش عن العرب سلامُ عليكم، بغير تنوين، قالوا: يريدون السلام عليكم"[5].

---

(١) يونس ٦٢

(٢) هي قراءة ابن محيصن ينظر الاتحاف ١٧٦

(٣) مختصر التذكرة ص ٥٦١-٥٦٢

(٤) ينظر الإتحاف ١٧٦. البحر المحيط ٢٧٤/١. الدر المصون ٣٠٤/١.

(٥) البحر المحيط ٢٧٤/١.

وقد ذكر ابن مالك في شرح التسهيل في باب الإضافة : " ومن هذا قراءة ابن محيصن (لا خوفُ عليهم) بالضم دون تنوين، تقديره: فلا خوف شيء. ومثله قول بعض العرب: سلامُ عليكم، بلا تنوين، يريدون سلام الله. وحكى أبو علي: أبدأ بذا من أوَل، بالفتح على منع الصرف، وبالضم على نية الإضافة دون قصد إلى لفظ المضاف إليه، وبالجر على قصد المضاف إليه. وحكى الكسائي أن بعض العرب قال: أفوقَ تنام أم أسفلَ، بالنصب، على تقدير أفوق هذا تنام أم أسفل"[١].

الترجيح:

وجه ابن هشام قراءة ابن محيصن بحذف التنوين والاكتفاء بالضمة دون تنوين بنية الإضافة كما حكى عن ربيعة في الحديث النبوي ، وقد وردت نصوص في العربية على هذه اللغة وقد حكاها الأخفش عن العرب ولم ينسبها في شرح الكتاب للسيرافي[٢]، وفي هذا بيان أن من لغة العرب من ينصب دون ألف وحمل عليه كذلك الضم من غير تنوين كما في توجيه الآية الكريمة على قراءة ابن محيصن.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٨/٣.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٨/٥.

المسألة السابعة عشرة:

توجيه قراءة رفع (حينُ) في قوله: ﴿لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾.

قال ابن هشام: " عندي في نحو: ﴿لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [(١)] أنها لا النافية للجنس، حذف خبرها لأنَّه كثيرا ما يحذف نحو: لا ضيرَ، ولكنَّهم لما بالغوا في التأكيد بزيادة التاء؛ التزموا حذفه، وأن من قرأ (لاتَ حينُ) [(٢)] بمنزلة من قال: لا عليك؛ أثبت الخبر وحذف الاسم، وهذا أولى؛ لأنه حملٌ على ما ثبت، وتقليلٌ للاشتراك، وإثباتٌ لمعنى العموم على سبيل الاستغراق، حيث هو مرادٌ"[(٣)].

الدراسة:

ذهب ابن هشام في توجيه قراءة الرفع إلى أن (لات) عاملة عمل (لا) النافية للجنس، وهو عمل (إنَّ) بنصب الاسم ورفع الخبر، فعليه يرى ابن هشام أن قوله (لات حينُ) المثبت هو الخبر والمحذوف هو الاسم؛ إثباتا لمعنى العموم على سبيل الاستغراق كما هو الحال مع (لا) النافية للجنس، وذهب أهل العلم في توجيه قراءة الرفع إلى أن (لات) عاملة عمل ليس والمثبت اسمها والمحذوف خبرها، كما ذكر الأخفش[(٤)]، يقول الشيخ خالد الأزهري: "مذهب الجمهور في (لات) أنَّها تعمل عمل (ليس) فترفع الاسمَ وتنصب الخبر، وله عندهم شرطان: كون معموليها اسمَيْ زمانٍ، وحذف أحدهما، والغالبُ في المحذوفِ كونه المرفوعَ، نحو: (وَلَاتَ حِينَ مَناصٍ)،

---

(١) ص: ٣

(٢) وهي قراءة عيسى بن عمر وأبي السمَّال ينظر معاني القرآن للأخفش ٤٩٢/٢. وشواذ القراءات للكرماني ص ٤٠٩.

(٣) مختصر التذكرة للتباني ص ٢٣٧-٢٣٨

(٤) معاني القرآن للأخفش ٤٩٢/٢.

بنصب (حينَ) على أنه خبرها، واسمها محذوف، وهي بمعنى: (ليس)، ومناص بمعنى: فرار، ومن القليل قراءة بعضهم في الشواذ (حينُ مناصٍ)، برفع (الحين) على أنه اسمها وخبرها محذوف، أي: ليس حينُ فرارٍ حينًا لهم"[١].

وجاء في (أوضح المسالك)[٢]؛ حيث يقول: "وأمَّا (لاتَ) فإنَّ أصلها (لا) ثمَّ زيدت "التاء"، وعملها واجبٌ، وله شرطانِ: كونُ معموليها اسمَيْ زمانٍ، وحَذْفُ أحدهما، والغالبُ كونه المرفوعَ، نحو: (وَلَاتَ حِينَ مَناصٍ)، أي: ليسَ الحينُ حينَ فرارٍ، ومن القليل قراءةُ بعضهم برفعِ "الحين".

الترجيح:

أرى أن حمل (لات) على (ليس) في العمل أولى من حملها على (لا) النافية للجنس؛ إذ هو ما عليه جمهور النحويين.

المسألة الثامنة عشرة: توجيه دخول أل على (كل وبعض) وتوجيه القراءة بمنع إضافتها في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلًّا فِيهَآ﴾

قال ابن هشام: " قال بعضهم: لا يقال: الكُلُّ والبعضُ؛ لأن (كلا) و(بعضا) يلزمان الإضافة، فلا يجمع عليهما تعريفان. قلنا جاء في كلام المتقدمين كسيبويه وغيره عبارة (الكل) [٣] والبعض وهو القياس، حملا على جميع وجزء. وقولهم: إنه ملازم

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح ١/٢٠٠.

(٢) ١/٢٨٧.

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ١/٥١ ذكر لفظة (البعض) وفي ٢/٣٨ أورد لفظ (الكل).

للإضافة ممنوع برواية الأخفش عن العرب: جاء قومك كلاً بالنصب على الحال. منه القراءة[١]: ﴿إِنَّا كُلًّا فِيهَآ﴾[٢]" [٣].

الدراسة:

قرأ الجمهور (إنا كلٌ فيها) بالرفع وقرئ بالنصب[٤]، وذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن كلمة (كل) مما يضاف معنى وقد تضاف لفظا ومعنى، وفي هذا يقول : "ومن الملازمة للإضافة معنى لا لفظا "كل" غير الواقع توكيدا ولا نعتا...وقد أجاز الفراء والزمخشري الإفراد في التوكيد، وحمل على ذلك قراءة بعض القراء (إنّا كلًّا)، ولا خلاف في منع إفراد المنعوت به، والصحيح عندي منع إفراد المؤكد به، لأن ألفاظ التوكيد على ضربين: مضاف ومفرد، فالمفرد كأجمع وجمعاء، لا يجوز أن تضاف بإجماع. والمضاف: غير، كل، كالنفس والعين، وكلا لا يجوز إفراده بإجماع. فإجازة إفراد "كل" تستلزم مخالفة النظائر في الضربين، فوجب اجتنابها... وأما "كل" غير الواقع توكيدا ولا نعتا فإنه لازم الإضافة معنى لا لفظا، لكنه لا يجرّد عن الإضافة لفظا إلا وهو مضاف معنى" [٥].

---

(١) وهي قراءة ابن السميفع وعيسى بن عمر ينظر شواذ الكرماني ص ٤١٧. وينظر الكشاف ٥٦/٣. الدر المصون ٤٨٧/٩. البحر المحيط ٢٦٣/٩.

(٢) غافر: ٤٨

(٣) مختصر التذكرة للتباني ص ٢٧٥.

(٤) ينظر الدر المصون ٤٨٧/٩. البحر المحيط ٢٦٣/٩.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٤/٣-٢٤٥.

وفي توجيه إعرابها ذكر ابن هشام في المغني أنها بدل وليست توكيدا[١]، وذهب الفراء والزمخشري إلى أنها توكيد[٢] وابن مالك إلى أنها حال[٣]، وفي تفصيل التوجيه الإعرابي حولها ذكر السمين الحلبي لها أوجها متعددة[٤].

الترجيح:

ذهب ابن هشام إلى جواز دخول (أل) على (كل وبعض) حملا على القياس الوارد من كلام سيبويه واستدل على ذلك بجواز قطعهما عن الإضافة كما ورد في قراءة الآية الكريمة وحكاية الأخفش عن العرب، والظاهر لي عدم امتناع قطعهما عن الإضافة وجواز دخول أل عليها كما ورد في كتب النحويين، وفي الآية الكريمة وردت الآية بتنوين (كلٌّ) بالرفع وهي قراءة الجمهور، وفي قراءة غيرهم بنصبها منونة، والتنوين يقطع الإضافة كما هو مقرر في علم النحو، وعليه فلا اعتراض من مجيء الكلمتين غير مضافتين، وكذا دخول أل عليهما، والله أعلم.

---

(١) مغني اللبيب ٦٣٣/٥.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٦٣٣/٥. الدر المصون ٤٨٧/٩. قال السمين: وهي حكاية عن الكوفيين.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٤/٣.

(٤) ينظر الدر المصون ٩/ ٤٨٧- ٤٩٠.

المبحث الثالث:

سمات توجيه القراءات القرآنية عند ابن هشام في "التذكرة"

اتسم منهج ابن هشام رحمه الله في توجيه القراءات بسمات ظاهرة، وهي تمثل اهتمامه وطريقته في التوجيه، وسوف أورد جملة من ذلك مكتفيًا بمثالين لكل سمة، ومن أهمها:

-احتجاجه بالقراءات القرآنية لحُكمٍ نحْويٍّ:

يتخذُ ابن هشامٍ من القراءات القرآنية المختلفة سندًا لدعم أحكامه، ومن ذلك احتجاجهُ بقراءة قوله تعالى: (فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي) – برفع "يرثُني" – على رفع الفعل المضارع – على أنه "صفة" – في جواب الطلبِ، وهو أحدُ ثلاثة أوجهٍ جائزة فيه[1]، قال: "وكذا الفعلُ إذا خلا من الفاء والواو في جواب الأشياء السبعة – وهي ما عدا النفي – يجوزُ جزمه على الجواب، ورفعه على أحد أوجهٍ ثلاثةٍ: الصفةُ نحو: (فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي) في قراءة الرفع[2]"[3].

ويقول مستدلاً للكوفيين على مجيءِ الخفضِ على الجوار في عطف النسق: "واختُلف: هل جاء في النسقِ أيضًا؟ فذهب بعضُ الكوفيين[4] – وتبعهم قومٌ من

---

(١) ذكر محقق المختصر ص ٢٠٧. الوجهان الباقيان هما: الحال، وذلك إذا كان ما قبل الفعل معرفة، نحو: "ليت زيدًا يقوم يزورنا"، والاستئناف. انظر: المقرب ٣٤١ – ٣٤٤، والارتشاف ١٦٨٤/٤، والمساعد ٩٧/٣.

(٢) بالرفع قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة. ينظر السبعة ص ٤٠٧. والنشر ٣١٧/٢.

(٣) مختصر تذكرة ابن هشام ٢٠٧.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة ٣٥١/٤، والخزانة ٤٤٤/٩، وشرح شواهد شرح الشافية ٢٥٤.

فقهاء الشافعية[١] – إلى مجيء ذلك فيه، وجعلوا منه: (وَأَرْجُلِكُمْ) ، و: (شُواظٌ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٍ) – فيمن جرَّ –، قال: وكلُّ ذلك عند المحققين مؤوَّلٌ؛ لأنه لم يثبتْ فيه حيث لا يحتمل التأويلَ، مع مخالفته للقياسِ؛ لأنَّ العاطفَ فاصلٌ، فلا مجاورةَ، كذا قيل، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ مجاورةَ كلِّ شيءٍ بحسبهِ، وهذه هي مجاورة المعطوفِ، إلا أنَّ العربَ قد تكون راعت عدمَ الحاجز ألبتةَ"[٢].

ويقول – في أنَّ النفيَ قدْ يُقدَّر –: "ويدلك على أنَّ النفيَ قدْ يُقدَّرُ: قراءة بعضِهم: (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلٌ) بالرفع، على تأويل: فما أطاعه – أو: أطاعوه – إلا قليلٌ منهم"[٣].

ويقول: "خطرَ لي أنه قد يكون للكوفيِّ مستمسَكٌ على أنَّ (مَيِّتًا)، فَعِيلٌ، لا فَيْعِلٌ، بقوله تعالى: (أَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيِّتًا) [٤] ، ولم تلحق الصفةَ التاءُ؛ وذلك إنما يجوز على أن يكون الأصلُ (فَعِيلاً)؛ لأنه الذي يقع بلفظٍ واحدٍ لكلِّ شيءٍ"[٥].

واستدلَّ بقراءة ابنِ جمَّاز: (وَاللهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ) – بجر "الآخرة" – على جوازِ حذفِ المضافِ مع عدمِ إقامةِ شيءٍ مُقامَه، فقال: " ... فيلزمه أنَّ المضاف حُذِفَ، ولم يَقُم

---

(١) ينظر: شرح الإلمام لابن دقيق العيد ٥٤٨/٤ – ٥٦٨.

(٢) مختصر تذكرة ابن هشام ٢٤٠، ٢٤١.

(٣) مختصر تذكرة ابن هشام ٣٨٥.

(٤) قرئ بسكون الياء وهي قراءة الجمهور، وقرئ بتشديد الياء وهي قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع. ينظر النشر ٢٢٤/٢.

(٥) مختصر تذكرة ابن هشام ٣٩٩، وقد استدلَّ سيبويه في الكتاب ٦٤٣/٣ بالآية نفسِها على أنَّ وزن (فَيْعِل) يستوي فيه المذكر والمؤنث.

مُقامه شيءٌ، وذلك إنَّما يجوزُ في الشعرِ أو شذوذٍ من الكلام، بشرط تقدُّمِ ذكرِ المضافِ المحذوف، كقراءة بعضِهم: (وَاللهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ)[1].

-إعرابه القراءة وتوجيهها نحويًا:

من مظاهر اهتمام ابن هشامٍ بالقراءات أنه كان يُوجهها نحويًّا، ومن الأمثلة على ذلك:

قوله: "أجاز بعضُهم – وأظنُّه في "الكشاف" – في قوله تعالى: (مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ): أنْ يكونَ "قليلاً" نعتًا لمصدرٍ محذوفٍ، أي: إلا فِعْلا قليلاً.

ورُدَّ بوجهين: أحدهما: أنَّ قوله: "منهم" يصيرُ ضائعًا. والثاني: أنَّه يلزم تنافي القراءتين[2].

قلتُ: الجواب عن الأول: أنَّ "منهم" صفةٌ لـ (قليلاً)، أي: إلا فِعْلا قليلاً كائنًا منهم، فلا فسادَ. وعن الثاني: أنه يكونُ في إحدى القراءتين من العام الذي لم يُخصَّصْ، وفي الأخرى من العام المخصَّصِ، فلا فسادَ، ولا تنافي"[3].

وقوله: "(مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ) ، (مَا) زائدةٌ، أو مصدريةٌ مبتدأ"[4].

وقوله: "قرأ الشَّعْبِيُّ: (مَا لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ) ، فـ (مَا) موصولةٌ، صِلتُها حرفُ الجرِّ والمجرور، كأنّه قال: ما للطَّهُور ....، ألا ترى أنَّ التقدير: الذي لأنْ يُطهِّركم به، أي: الذي لطَهارتكم، أو لتطهيركم؟

---

(١) مختصر تذكرة ابن هشام ٤٠٨.

(٢) انظر هذا الرد في: البحر المحيط ٢٩٨/٣، والدر المصون ٢٢/٤.

(٣) مختصر تذكرة ابن هشام ٤٧٠، ٤٧١.

(٤) مختصر تذكرة ابن هشام ٥٣٧.

واللامُ في قراءة الجماعةِ لامُ المفعول لـه، ولا ضميرَ فيها؛ لتعلقها بالظاهر ...، وأمَّا اللامُ في هذه القراءة فمتعلِّقةٌ بمحذوفٍ، كـ: (دفعت إليه المالَ الذي لـه)، أي: الذي استقرَّ له، وفيها ضميرٌ؛ لتعلقها بالمحذوف، وأما لامُ المفعولِ لـه فلا تتعلق إلا بالظاهر، نحو: (زرته ليكرمني)، أو بظاهرٍ قائمٍ مقامَ الفعلِ، كقولك: المالُ لزيدٍ لينتفعَ به، فالأولى متعلِّقةٌ بمحذوفٍ، ففيها ضميرٌ، والثانيةُ لامُ المفعول لـه، وهي متعلقة بنفس "لزيد"، كتعلقها بالظرف النائب عن المحذوف في قولك: زيدٌ عندك لتنتفعَ بحضوره، وقراءة الجماعة أصرحُ في أنَّ المطهِّرَ الماءُ"[١].

وفي توجيه إعراب المستثنى، قال ابن هشام: "أجاز بعضهم وأظنه في الكشاف في قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلا مِّنۡهُمۡ﴾[٢] أن يكون (قليلا) نعتا لمصدر محذوف أي: إلا فعلًا قليلًا. ورُدَّ بوجهين: أحدهما: أن قوله (منهم) يصير ضائعا. والثاني: أنه يلزم تنافي القراءتين. قلت الجواب عن الأول: أن (منهم) صفةٌ لـ (قليلا)، أي: إلا فعلا قليلا كائنا منهم، فلا فساد. وعن الثاني: أنه يكون في إحدى القراءتين من العام الذي لم يخصص، وفي الأخرى من العام المخصص، فلا فساد ولا تنافي"[٣].

وفي توجيه نصب كلمة (الحق): قال ابن هشام: "قوله تعالى: ﴿قَالَ فَٱلۡحَقُّ وَٱلۡحَقَّ أَقُولُ﴾[٤] من نصبهما فالأول مقسوم به حذف منه حرف الجر فانتصب ما بعده...

---

(١) مختصر تذكرة ابن هشام ٦٢١، ٦٢٢.

(٢) النِّسَاء :٦٦

(٣) مختصر تذكرة ابن هشام للتباني ص ٤٧٠-٤٧١.

(٤) ص: ٨٤

والجواب: (لأملأنَّ) والحق أقول جملة فعلية معترضة قدم مفعولها، والأصل: _ والله أعلم _ وأقولُ الحقَّ"[١].

-الردُّ بالقراءة على رأيٍ نحويٍّ:

كردِّه بقراءة ابن السَّمَيْفَعِ، وعيسى بن عمر : (إِنَّا كُلاًّ فِيهَا)– بنصب "كُلاًّ" – على مَنْ ذهبَ أنَّ لفظ "كل" ملازمٌ للإضافة – قال: "وقولهم: إنَّه ملازمٌ للإضافةِ؛ ممنوعٌ برواية الأخفش عن العرب: (جاء قومُك كلاًّ) ، بالنصب على الحال، ومنه القراءة: (إِنَّا كُلاًّ فِيهَا)"[٢].

-استشهاده بالقراءة تمثيلاً وتطبيقاً للقاعدة النحوية:

من مظاهر اهتمام المصنِّف بالقراءة أنه كان يُوردها تطبيقًا للقاعدة النحوية، ومن ذلك قوله ممثِّلاً لإضافة الصفةِ إلى الموصوف: "إضافة الصفةِ للموصوفِ، نحو: أخلاقُ ثيابٍ، وقراءة بعضِهم: (وَأَنَّهُ تَعَالَى جُدُّ رَبِّنَا) ، أي: ثيابٌ أخلاقٌ، وربُّنا الجُدُّ، أي: العظيم"[٣].

وقوله: "يقولون: يمتنعُ صرفُ الاسمِ للعلميَّةِ والعدلِ، فَيُفْهِمُ قولُهم: "العدل" صِيغًا كثيرةً، ولا أعرفُ العدلَ مانعًا مع العلميَّة إلا في (فُعَلَ) خاصَّةً، كـ: (عُمَرَ، وزُفَرَ، و(طُوَى) – في قراءة مَنْ لمْ يُنوِّنْ –"[٤].

---

(١) مختصر التذكرة ص ٥٠٣-٥٠٤.

(٢) مختصر تذكرة ابن هشام ٢٧٥.

(٣) مختصر تذكرة ابن هشام ٥١٩، وراجع: الكتاب ٦٣٠/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٦/١، ٢٢١.

(٤) مختصر تذكرة ابن هشام ٢٧٥.

- **ربط التوجيه للقراءة بالمعنى والدلالة**:

من سمات ابن هشام في توجيه القراءات التوجيه بربط القراءة بالمعنى، وهذا ظاهر في كثير من توجيهاته، ومن ذلك:

- **توجيه القراءة على معنى القلب وعدمه في القراءة**: قال ابن هشام: "وقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىَّ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾[(١)] في قراءة غير نافع من القلب أيضا، أي: حقيقٌ قولُ الحقِّ عَلَيَّ، لا أنَّ موسى عليه السلام حقيقٌ على قولِ الحقِّ، ولا قلب في قراءة نافع"[(٢)].

- **توجيه القراءة للمعنى والدلالة في قراءة الرفع للمستثنى** : قال ابن هشام: "ويدلك على أن النفي قد يُقدَّرُ: قراءةُ بعضهم: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[(٣)] بالرفع، على تأويل: فما أطاعه أو أطاعوه إلا قليلٌ منهم، ذكر ذلك كله ابن برّي رحمه الله تعالى... ومن الحمل على المعنى: قولهم: قلَّ رجل يقول ذلك إلا زيدٌ، أي: ما يقول ذلك أحدٌ إلا زيدٌ"[(٤)].

وابن هشامٍ لا يَهتمُّ بنسبة القراءة إلى قارئها، وكأنه يكفيه أنَّها قراءةٌ وردتْ عن قارىءٍ، وتقبَّلَها منه، ولا بأسَ به إنْ لم يفعل، وقلَّمَا يفعلُ ذلك، وبخاصةٍ في القراءات التي يقف منها النحاةُ موقفًا خاصًّا، فكأنَّه بالنسبةِ يُحدِّدُ التَّبعةَ في صاحبها، كما فعل في قوله: "قراءةُ ابنِ ذَكْوانَ: (وَلَا تَتَّبِعَانِ) مُشكلةٌ، فإنَّ الظاهرَ أنَّ (لا) ناهيةٌ، فمستحيلٌ كونُ النونِ نونَ الرفعِ، فبقي أن تكون نونَ التأكيدِ، وذلك مُشكلٌ على كلِّ

---

(١) الأعراف: ١٠٥.

(٢) مختصر تذكرة ابن هشام للتباني ص ١٤١- ١٤٢.

(٣) البقرة: ٢٤٩

(٤) مختصر تذكرة ابن هشام للتباني ص ٣٨٥-٣٨٦

قولٍ: أمَّا على قول الجمهورِ؛ فلأنَّ التأكيدَ بالخفيفةِ لا يكونُ بعدَ الألف. وأمَّا على قول يونس؛ فلأنه يُجيزه ويجمعها ساكنينِ؛ لأنه يستدلُّ بـ: "حَلَقَتَا البِطَانِ"، وبقراءة نافع: (وَمَحْيَايْ) ، وشِبْهِ ذلك، وهذه متحرّكةٌ، وكأنَّ سكونَ النونِ الخفيفةِ عند النحاةِ مُجمَعٌ عليهِ، ولكنْ منهم مَنْ لا يَرى جمعَ ساكنين، فَمَنَعَ، ومنهم مَنْ يَراهُ، فأجازَ"[1].

كما يلحظ أن ابن هشام لم يفرق في الاستشهاد بين القراءة المتواترة والشاذة، بل حاولَ – دائمًا – إزاءَ القراءاتِ التي في ظاهرها خروجٌ عن القواعد العربية توجيهها وتخريجها على وجهٍ ترتضيه اللغةُ، ويقبله النحو، ولا يتجرَّأ عليها فيصفها بالشذوذ، إلا ما ورد من قوله: "فأمَّا: (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا) فشاذٌّ، قُصِدَ به التعميمُ، وذلك أنه خُوطبَ به جماعةٌ حضرَ بعضُهم، فغُلِّبَ الحاضرُ، فعمَّ الجميعَ"[2].

ونخلصُ في نهاية الحديث عن توجيهات ابن هشامٍ للقراءات إلى أنَّ منهجه عدمُ تخطئة القراءة، بل يُحاول تخريجها على وجهٍ من وجوه العربية، فاحترام القراءة والقارئ من سننه، وقدْ بَنَى بعضَ القواعد النحوية مستندًا على القراءات، ورجَّح بعضها الآخر اعتمادًا عليها أيضًا، كما كانت شاهده دعمًا وإثباتًا لكثير من القضايا النحوية واللغوية، وكأنَّ ذلك أمرٌ عامٌّ في جميع "مختصر التذكرة".

---

(١) مختصر تذكرة ابن هشامٍ ٥٧٥.

(٢) مختصر تذكرة ابن هشامٍ ٢١١.

الخاتمـــة:

بعد حمد الله وتوفيقه على ما يسره من إتمام هذا البحث يطيب لي أن أشير إلى أهم النتائج التي توصلت إليها لأطلع القارئ الكريم عليها:

١- أثر المعنى في توجيه القراءة، وإثبات أن النحويين أهل علم بالمعاني وليسوا أهل صناعة كما يقال، فهناك ارتباط وثيق بين المعنى وتوجيه القراءة القرآنية.

٢- وقف البحث على ما يربوا على عشرين قراءة درستُ منها ثماني عشرة قراءة وقد كانت محلاً للبحث والدرس والاستقراء لآراء العلماء النحويين لاسيما المهتمين بكتب إعراب القرآن الكريم وتوجيه القراءات القرآنية.

٣- أن مختصر التذكرة للتباني جمع توجيهات لابن هشام تكشف عن شخصيته وسماته في توجيه القراءات القرآنية، وظهر اهتمامه بتوجيه القراءات والإشارة إلى الخلاف بين المدرستين في بعض المسائل.

٤- اهتمام ابن هشام بإعراب القراءات القرآنية، وقد بدا ذلك جليًّا في ثنايا هذا البحث ومسائله المتنوعة.

٥- ثراء اللغة العربية في ميادين القراءات القرآنية وتوجيه الكلمة بتوجيهات متعددة، وذلك من خلال البنية والحركات والتشديد والتخفيف، وهذا يدل على العمق اللغوي للغتنا الخالدة وبقائها بحفظ كتاب الله سبحانه.

٦- أن هذه القراءات فيها قراءات متواترة وقراءات شاذة، أوردها ابن هشام ولم يهمل القراءة الشاذة بل قام بتوجيهها وذكر ما تحمله من معنى وبيان.

٧- وافق الباحث ابن هشام في بعض توجيهاته للقراءات وخالفه في بعضها، وميدان اللغة ميدان واسع للعلل النحوية وأثرها في بناء التوجيه اللغوي للقراءة.

وبعد فهذا ما يسر الله لي إعداده وعمله، فإن كان من صواب فمن الله وحده، وإن كان من خطأ فمن نفسي والشيطان وأستغفر الله، سائلا الله العلي القدير أن يمن على الجميع ببركة العلم والعمل، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثبت المصادر والمراجع:

- إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر ويسمى (منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات) للمؤلف / شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية – لبنان – ١٤١٩هـ١٩٩٨م .الطبعة الأولى.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ رجب عثمان محمد. د/ رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي ، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ابن النحاس. تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم. دار الكتب العلمية_ بيروت_ الطبعة الثالثة ٢٠٠٩م.
- إنباء الغمر بأبناء العمر لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) المحقق: د حسن حبشي المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر عام النشر:١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري. تحقيق د/ جودة مبروك محمد مبروك. مكتبة الخانجي _ القاهرة_ الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك تأليف: الإمام ابن هشام الأنصاري، اعتنى به: محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية _بيروت_ ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع لمحمد علي الشوكاني ت ١٢٥٠. دار المعرفة بيروت.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق د/ علي محمد عمر. مكتبة الخانجي _ القاهرة_ الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

-التبيان في إعراب القرآن تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري. تحقيق: سعد كريم الفقي. دار اليقين. الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

- التذكرة في القراءات الثمان. لطاهر بن غلبون. ت ٣٩٩هـ. تحقيق: أيمن رشدي سويد. الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم. جدة. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

- التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري. تحقيق: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية _بيروت_ الطبعة الأولى ١٤٢١هـ /٢٠٠٠م.

- تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ: علي محمد معوض. د.زكريا عبد المجيد النوقي ، د.أحمد النجولي الجمل دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة : الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

- تفسير البيضاوي المسمى: (أنوار التنزيل وأسرار التأويل). تأليف: ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي. مؤسسة شعبان للنشر . بيروت.

- تمهيد القواعد شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ) دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة . الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ

- تهذيب اللغة للأزهري. تأليف: أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري. تحقيق وتقديم: عبد السلام هارون. راجعه: محمد علي النجار. مصر. تاريخ المقدمة ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك . تأليف: بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي المعروف بابن أم قاسم. تحقيق: أحمد محمد عزوز. المكتبة العصرية

بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

- الجنى الداني في حروف المعاني تأليف: الحسن بن قاسم المرادي. تحقيق د/ فخر الدين قباوة. الأستاذ/ محمد نديم فاضل. دار الكتب العلمية _بيروت_ الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- الحجة في القراءات السبع تأليف: أبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه. تحقيق: أحمد فريد المزيدي. دار الكتب العلمية _بيروت_ الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- الحجة في علل القراءات السبع تأليف أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي النحوي. تحقيق الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ: علي محمد معوض. دار الكتب العلمية _بيروت_ الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي ت (١٠٩٣هـ) تحقيق : عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي. الطبعة الثالثة . مكتبة الخانجي. القاهرة.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون تأليف: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي. تحقيق د/ أحمد محمد الخراط. دار القلم _دمشق_ الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ت ٨٥٢هـ. مراقبة محمد عبد المعيد خان. دائرة المعارف العثمانية. حيدر آباد الهند الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ.
- السبعة في القراءات للإمام أبي بكر أحمد بن موسى بن العباسي بن مجاهد التميمي البغدادي. تحقيق الشيخ: جمال الدين محمد شرف. دار الصحابة للتراث بطنطا. الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- شرح الإلمام بأحاديث الأحكام. لابن دقيق العيد ت ٧٠٢. تحقيق: محمد خلوف العبد الله. دار النوادر . دمشق الطبعة الثانية ١٤٣٠هـ.

- شرح التسهيل لابن مالك تأليف: جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي. تحقيق د/ عبد الرحمن السيد. د/ محمد بدوي مختون. هجر للطباعة والنشر.الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (ت٦٦٩هـ) تحقيق الدكتور: صاحب أبو جناح. عالم الكتب. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك. تحقيق د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. المكتبة الأزهرية للتراث.(بدون تاريخ).
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. تأليف : ابن هشام الأنصاري. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الطلائع. القاهرة.٢٠٠٤م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لشمس الدين محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (المتوفى: ٨٨٩هـ) تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي. عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م
- شرح شواهد شرح الشافية لعبد القادر البغدادي (ت٧٦١هـ) تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد. مصورة دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٢.
- شرح كتاب سيبويه تأليف: أبي سعيد السيرافي. تحقيق: أحمد حسن مهدلي. علي سيد علي. دار الكتب العلمية _بيروت_ الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب. لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ). تحقيق: محمود الأرناؤوط. خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط. دار ابن كثير، دمشق – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م

- شواذ القراءات للكرماني. (من القرن السادس) تحقيق الدكتور: شمران العجلي. مؤسسة البلاغ. بيروت.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. للسخاوي. مصورة دارة الجيل. بيروت الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ.
- عقود الجمان وتذييل وفيات الأعيان للزركشي ت ٧٩٤هـ. نسخة مكتبة الفاتح. المكتبة السليمانية باسطنبول تركيا. رقم (٤٤٣٤).
- كتاب سيبويه. تأليف أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار الجيل _بيروت_ الطبعة الأولى.(بدون تاريخ).
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. تأليف أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري. تحقيق: عبد الرزاق المهدي. دار إحياء التراث العربي _بيروت_.(بدون تاريخ).
- اللامات لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ) تحقيق: مازن المبارك دار الفكر – دمشق. الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م
- مجاز القرآن. تأليف: أبي عبيدة معمر بن مثنى التيمي. تحقيق د/ محمد فؤاد سزكين. مكتبة الخانجي _القاهرة_.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية _بيروت_ الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تأليف القاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي. تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري. والسيد عبد العال السيد إبراهيم. الطبعة الثانية.

- مختصر تذكرة ابن هشام الأنصاري. لمحمد جلال الحنفي التباني ت ٨١٨هـ. تحقيق ودراسة: جابر بن عبد الله السريع. مؤسسة الريان. الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ت ٧٦٩. تحقيق: د. محمد كامل بركات. مركز إحياء التراث الإسلامي. جامعة أم القرى. مكة المكرمة. الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ.
- معاني القرآن . تأليف أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط. تحقيق د/ هدى محمود قراعة. مكتبة الخانجي. الطبعة الأولى ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- معاني القرآن . تأليف: أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي. محمد علي النجار. مطبعة دار الكتب المصرية . القاهرة. الطبعة الثالثة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج. تأليف: أبي إسحاق إبراهيم السِّرّيِّ. تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي. دار الحديث . القاهرة. ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تأليف: الإمام ابن هشام الأنصاري. تحقيق: عبد اللطيف الخطيب. الطبعة الأولى الكويت ١٤٢٣هـ.
- المقرب لابن عصفور ت ٦٦٩. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود علي محمد معوض. دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. لابن تغري بردي ت ٨٧٤هـ. تحقيق: محمد حسين شمس الدين. دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى ١٤١٣هـ. بيروت.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري. ت ٨٣٣هـ. تصحيح علي محمد الضباع . مصورة دار الفكر . بيروت.

- نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان. لابن الصيرفي ت ٩٠٠هـ. تحقيق الدكتور: حسن حبشي. مطبعة دار الكتب ١٩٧٠م.
- نيل الأمل في ذيول الدول لعبد الباسط بن خليل شاهين. ت٩٢٠هـ. تحقيق الدكتور: عمر عبد السلام تدمري. المكتبة العصرية. الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ. بيروت.
-هدية العارفين. تأليف: إسماعيل باشا البغدادي. دار إحياء التراث العربي. بيروت(بدون تاريخ).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تأليف: الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. المكتبة التوفيقية. مصر.
- وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام. للسخاوي ت ٩٠٢هـ. تحقيق: بشار عواد معروف . وعصام فارس الحرستاني. وأحمد الخطيمي. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى ١٤١٦هـ. بيروت.